مجلة خليج العرب
للدراسات الإنسانية والاجتماعية

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الرابع - العدد العاشر || تاريخ الإصدار 2026-01-20

دور العدالة التصالحية في تعزيز مبدأ العدالة الناجزة - دراسة حالة لوحدات الصلح في النيابة العامة

The Role of Restorative Justice in Promoting the Principle of Expeditious Justice -A Case Study of Reconciliation Units within the Public Prosecution

أ. مريم دهيم الرشيدي

Maryam Dheem Alrashidi

قسم علم الاجرام، كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ORCID NO: https://orcid.org/0009-0006-1763-4714

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss4109

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تهدف الدراسة إلى التعرف على دور العدالة التصالحية في تحقيق مبدأ العدالة الناجزة، ومساهمتها في تسريع الإجراءات، وتقليص مدة النزاعات، وتعزيز الشعور بالإنصاف لدى الأطراف المتنازعة. وذلك من خلال دراسة حالة تجربة وحدات الصلح التابعة للنيابة العامة في المملكة العربية السعودية وآلية العمل فيها ودورها في تحقيق العدالة الناجزة، وقد أظهرت نتائج الدراسة الدور البارز والهام لوحدات الصلح التي أسهمت بشكل ملحوظ في تقليل عدد القضايا المحالة إلى المحاكم، مما انعكس إيجابًا على تخفيف الضغط الواقع على الجهاز القضائي، وساهم في تسريع إجراءات الفصل في المنازعات. وانطلاقاً من هذه النتائج، توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات، من أبرزها: توصي الدراسة بتعميم تجربة وحدات الصلح على نطاق أوسع لما أثبتته من أثر إيجابي في تحقيق العدالة الناجزة وتخفيف الضغط على المحاكم. كما تدعو إلى تشجيع المزيد من البحوث العلمية لاستكشاف الجوانب الإيجابية وتعزيز مجالات تطوير هذه التجربة الرائدة. وفي ضوء التحولات الرقمية، تحث على دعم التحول الإلكتروني واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات الصلح لتسهيل الوصول وتسريع تسوية النزاعات.

الكلمات المفتاحية: العدالة التصالحية، العدالة الناجزة، وحدات الصلح، النيابة العامة.

Abstract:

The study aims to identify the role of restorative justice in achieving the principle of prompt justice, its contribution to accelerating litigation procedures, reducing the duration of disputes, and enhancing the sense of fairness among the conflicting parties. This is through a case study of the experience of reconciliation units affiliated with the Public Prosecution in the Kingdom of Saudi Arabia, their working mechanism, and their role in achieving prompt justice. The results of the study showed the prominent and significant role of the reconciliation units, which notably contributed to reducing the number of cases referred to the courts, positively reflecting on alleviating the pressure on the judicial system and contributing to the acceleration of dispute resolution procedures. Based on these results, the study reached a series of recommendations, the most notable of which is: the study recommends generalizing the experience of reconciliation units on a wider scale due to its proven positive impact on achieving prompt justice and alleviating pressure on the courts. It also calls for encouraging more scientific research to explore the positive aspects and enhance areas for developing this pioneering experience. In light of digital transformations, it urges support for electronic transformation and the use of artificial intelligence technologies in reconciliation procedures to facilitate access and expedite dispute resolution.

Keywords: Restorative Justice, Expeditious Justice, Reconciliation Units, Public Prosecution.

المقدمة

تعد العدالة أحد أهم الركائز الاساسية في أي مجتمع، وحقاً من الحقوق الأساسية التي ينبغي توفرها لجميع المواطنين ولقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تغيّرًا واضحًا في بعض المفاهيم المرتبطة بالقانون الجنائي والعدالة، فقد توسع مفهوم العدالة ليشمل "العدالة التصالحية"، التي تعد مسار يهتم بإشراك جميع الأطراف المتأثرة بالجريمة، سواء كان ذلك الضحية أو الجاني أو حتى المجتمع، بهدف الوصول إلى حل يرضي جميع أطراف النزاع وذلك من خلال عدة إجراءات رضائية تقوم اساساً على المصالحة والتفاهم بدلاً من العقاب فقط. وعلى الرغم من حداثة مسار العدالة التصالحية إلا أنه ساهم في معالجة الكثير من المشكلات الجنائية المعقدة على المستوى المجتمعي وطي صفحة الانقسام المجتمعي وبناء السلم الأهلي. مثل ما حدث في رواندا في محاكم " غاشاكا" التي أنشأتها الحكومة الرواندية، وهي محاكم محلية شعبية هدفها تحقيق العدالة المجتمعية عبر مواجهة الجناة للضحايا وأهاليهم في بيئة محلية مفتوحة شارك فيها مئات الآلاف من الجناة والضحايا في جلسات المصارحة، وتمت معالجة قضاياهم أسرع من المحاكم التقليدية (Zawati, 2023). وكذلك تجربة برامج العدالة التصالحية للسكان الأصليين في كندا حيث

استخدمت مجتمعات (كري) و(ميتيس) نظام الدوائر التصالحية."(Sentencing Circles) في القضايا الجنائية المرتبطة بالعنف والجريمة ونجحت في خفض معدلات العودة للجريمة، وعالجت أسباب الجريمة مثل الإدمان والبطالة وأعادت الثقة في النظام القانوني (Horn, 2016).

الأمر الذي يشير لنجاعة هذا المسار وضرورة تبني تطبيقه وتطويره بما يحقق العدالة الناجزة، خصوصًا في ظل التحديات التي تواجه النظام القضائي التقليدي، من تراكم القضايا بما يفوق السعة الاستيعابية نتيجة لتطور الجريمة وزيادة معدلاتها ونجاعة أنظمة الضبط والتوقيف التي ساهمت كفاءة ضبط الجناة مما زاد من حجم القضايا المنظورة في المحاكم، مما أدى لارتفاع تكلفة النظر في هذه القضايا وبالتالي زيادة مدة التقاضي، الأمر الذي انعكس على تزايد معدلات الغبن الذي دفع بالعديد من الضحايا أن يتحولوا لمجرمين يقتصون لأنفسهم بعد أن تباطأ تحقيق العدالة لهم. عليه فإنه من المثمر في تحقيق العدل أن يكون الوصول إلى العدالة أمراً سهلا وميسراً وناجزاً، وكما قال عمر بن عبد العزيز" العدالة البطيئة ظلم".

لهذا كانت العدالة الناجزة مبدأً مهمًا ترتكز عليه المؤسسات والمنظومات العدلية حول العالم، فالعدالة الناجزة هي فكرة تحقيق العدالة الجنائية بسرعة ودون تأخير مع الحرص على أن تكون الأحكام عادلة ودقيقة، فالمحاكمات التي تستمر لسنوات تستهلك الكثير من المال والموارد وقد تكون سببا لوقوع المزيد من الضرر للضحايا والجاني والمجتمع، كما أن الاستعجال في إصدارها دون التحلي بالدقة قد يؤدي إلى إيقاع الظلم وشعور الضحية بالغبن، وقد بات جليًا في العقود السابقة مدى أهمية العدالة الناجزة وأنها ليست ترفا، بل ضرورة، ولهذا وانطلاقًا من هذه الحاجة وفي ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، فقد اتخذت وزارة العدل العديد من الخطوات في تطوير المرفق العدلي في المملكة العربية السعودية على مدى السنوات الأخيرة، خصوصًا في تطوير إجراءات وعمليات التقاضي وسرعة إنجازاها، والتوجه إلى تفعيل آليات العدالة التصالحية، من خلال إنشاء وحدات الصلح بالنيابة العامة.

1. مشكلة الدراسة:

لقد عانى النظام التقليدي للعدالة من ضغط القضايا ومضاعفة حجمها مما أثر على فعاليته في سرعة انجازها، فنتيجة لتزايد معدلات الجريمة وانتشارها بات تكدس القضايا في أروقة المحاكم إشكالية تعاني منها أغلب الدول في تحقيق العدالة حيث يتطلب هذا النهج وقتاً طويلاً وإجراءات معقدة، فقد تؤدي هذه الاجراءات إلى تأخير حصول الضحية على حقه، وهذا ما يضاعف شعور الضحية بالغبن، ويُضعف ثقته في النظام القضائي.

كما أن مسار العدالة لجنائية التقليدي يركز على الجاني بصورة أكبر لمعاقبته دون استصحاب كاف للضحية من حيث استيعابه كطرف آخر في النظر للضرر الواقع عليه وتمكينه من التعبير عنه ومواجهة الجاني به، إذ تنظر العقوبة بشكل أساسي إلى معاقبة الجاني دون النظر إلى أهمية إشراك الضحية في تحديد كيفية معالجة الضرر الواقع عليه.

وقد أدى هذا النمط من العدالة إلى تفاقم شعور الضحايا بالظلم، بل وربما دفع ببعضهم إلى ارتكاب جرائم بدافع الانتقام، مما أسهم بشكل غير مباشر في تحويل الضحية إلى مجرم، وهو ما يتناقض مع جوهر العدالة التي يُفترض أن تُنصف المظلوم لا أن تدفعه نحو الجريمة.

كما إن عدم إمكانية النظر والفصل في الدعاوى الجنائية المرفوعة أمام المحاكم إلا بعد وقت طويل، بسبب طول الإجراءات وكثرة القضايا، قد يُلحق الضرر بأطراف النزاع. فالسرعة في سير الإجراءات الجزائية تساهم في الحفاظ على حقوق الجاني وتحقيق مصلحته من خلال تجنّب الضرر الناتج عن التأخير في الفصل في التهم المنسوبة إليه، ومن جهة أخرى، تحفظ هذه السرعة حقوق المجني عليه عبر تمكينه من الحصول على التعويض المناسب في الوقت المناسب، مما يشعره بتحقيق العدالة الفعالة. وبهذا، تتحقق أيضًا المصلحة العامة.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى مسار عدلي أضافي يهتم بالضحايا بقدر اهتمامه بالجاني، ويُعيد التوازن إلى عملية العدالة، وإلى التخفيف من العبء الواقع على نظام العدالة، وذلك من خلال تقليل القضايا المنظورة أمام المحاكم، وتوفير الوقت والجهد والتكاليف، فضلاً عن إسهامه في تحقيق العدالة الناجزة التي يشعر بها جميع الأطراف.

فجاء مسار العدالة التصالحية لتحقيق هذه الأهداف بالتركيز على المصالحة والرضائية بين أطراف النزاع. من خلال مبدأ الاعتراف بالخطأ وتفهم الجاني لنتائج أفعاله، وسماع الضحايا وتقدير ما تعرضوا له من أذى. وبرزت تطبيقات عديدة في مختلف الدول لهذا المسار. والسؤال الذي يطرح نفسه إلى أي مدى تمكنت التجارب التطبيقية لهذا المسار من تحقيق أهدافها؟

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على تجربة المملكة العربية السعودية الرائدة في العدالة التصالحية من خلال دراسة آليات عمل وحدات الصلح الجنائي بالنيابة العامة في المملكة العربية السعودية، ومعرفة طبيعة مساهمتها في العدالة التصالحية وتعزيز العدالة الناجزة. وفي ضوء ذلك تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي: ما دور العدالة التصالحية بالنيابة العامة في المملكة العربية السعودية في تعزيز العدالة الناجزة؟ وسوف يتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على الدور الموصوف لهذه الوحدات، وآليات العمل بها، وكيفية مساهمتها في تحقيق العدالة الناجزة.

2. تساؤلات الدراسة

من التساؤل الرئيس أعلاه انبثقت التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما دور وحدات الصلح في تسريع الإجراءات الصلح، وتقليل مدة النزاعات؟

2- ما دور وحدات الصلح في جبر الضرر للضحايا ؟

3- ما دور وحدات الصلح في تقليل التكلفة من خلال المصالحة في الكثير من القضايا دون الحاجة لنقلها لقاعات المحاكم؟

3. الأهداف

1- بيان مدى فاعلية وحدات الصلح في تسريع إجراءات تسوية النزاعات، من خلال تقليل الوقت المستغرق في حل القضايا مقارنة بالإجراءات القضائية التقليدية.

2- تحليل مدى إسهام وحدات الصلح في تحقيق مبدأ جبر الضرر للضحايا، من خلال آليات المصالحة والتعويض، بما يعزز شعورهم بالإنصاف ويعيد التوازن النفسي والاجتماعي بعد وقوع الجريمة

3- استكشاف مدى إسهام وحدات الصلح في خفض التكاليف المالية المرتبطة بالنزاعات، من خلال الحد من لجوء الأطراف إلى الإجراءات القضائية الرسمية.

4. أهمية الدراسة:

أ/ الأهمية العلمية:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع العدالة التصالحية ودورها المحوري في تحقيق مبدأ العدالة الناجزة، وذلك من خلال فهم طبيعة الدور الذي تؤديه وحدات الصلح في النيابة العامة ضمن منظومة العدالة التصالحية، وإسهامها في تعزيز كفاءة النظام القضائي في المملكة العربية السعودية. وتسعى هذه الدراسة إلى تعزيز الرصيد المعرفي المتراكم في الأدبيات المحلية المتعلقة بدور العدالة التصالحية ضمن الإطار العدلي في المملكة العربية السعودية. وفتح آفاق بحثية مستقبلية تُعنى باستكشاف إمكانيات تطبيق العدالة التصالحية في مجالات قانونية متنوعة، بما يدعم جهود تطوير المنظومة العدلية ويواكب التحولات التشريعية والإجرائية القائمة.

ب/ الأهمية العملية:

وتكمن القيمة العملية للدراسة في إمكانية توظيف نتائجها لدعم صُنّاع القرار في تطوير السياسات والإجراءات المرتبطة بعمل وحدات الصلح، بما يسهم في ترسيخ تطبيقات العدالة التصالحية بشكل أكثر فعالية. كما من شأن التوصيات التي تخلص إليها الدراسة أن تسهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية هذا النموذج من العدالة، ودوره في تسوية النزاعات بأساليب بديلة تسهم في تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي.

5. المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تناول الجوانب النظرية، وذلك لما يوفره هذا المنهج من أدوات لفهم وتحليل المفاهيم والممارسات ذات الصلة بالعدالة التصالحية ووحدات الصلح، ودراسة حاله بوصفه الأنسب لتحليل الدليل الوثائقي لآليات العمل داخل وحدات الصلح في النيابة العامة. ويسمح هذا المنهج بفهم الدور الموصوف لهذه الوحدات وآليات العمل الداخلية فيها ودورها في تحقيق مبدأ العدالة الناجزة.

6. مصطلحات ومفاهيم الدراسة

أولاً: العدالة التصالحية

1- العدالة التصالحية في اللغة:

يتكون مصطلح العدالة التصالحية من مصطلحين هما " العدالة " و " الصلح":

والعدل هو الإنصاف والتوسط في الأمور، والعدل في أن يزن كل شيء بالقسطاس المستقيم فلا ظلم ولا تعدي على حقوق الآخرين (البشرى، 2014، 27).

(صَلُحَ) - صَلَاحًا، وصُلُوحًا: زال عنه الفساد وَالشَّيْء كان نَافِعًا أو مُناسِبا. يقال: هَذَا الشيء يصلح لك، (أصلح) فِي عمله أو أمره أتى بِمَا هوَ صَالح نَافِع وَالشَّيْء أزال فَسَادهُ وبينهما أو ذاتَ بينهمَا أو مَا بَينهمَا أ زال مَا بَينهمَا من عَدَاوَة وشقاق (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، 520). كما يقصد بالصلح صلح الشيء وصلح صلوحا فهو من الصلاح الذي هو ضد الفساد (العجيلي، 2016، 663).

العدالة التصالحية اصطلاحاً:

العدالة التصالحية تعني تحميل الجاني مسؤولية الأضرار الناتجة عن الجريمة، ومنحه فرصة لإظهار إمكانياته الإيجابية في التعامل مع مشاعر الذنب بشكل بناء. كما تشمل هذه العملية إشراك الآخرين، مثل الضحية وأفراد الأسرة والمجتمع الذي حدثت فيه الجريمة، للمساهمة في حل النزاع (Dandurand & Griffiths, 2006, 6-7).

يمكن أيضًا تعريف العدالة التصالحية: بأنها نهج يعتمد على المجتمع في معالجة الجريمة والانحراف، أو كعملية تستجيب للجريمة بطريقة تعيد الأمور إلى نصابها وتحقق التوازن بين جميع الأطراف المتضررة. لذا، تُعتبر العدالة التصالحية وسيلة غير قضائية لإدارة القضايا الجنائية (سويقات ،2018، 177).

كما عرفت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتدابير غير الاحتجازية، العدالة التصالحية بأنها: "العملية التي يشارك فيها الضحية والجاني وعند الاقتضاء أي من أفراد المجتمع المدني الآخرين المتضررين من الجريمة، مشاركة نشطة معا في تسوية المسائل الناشئة عن الجريمة"(قواعد طوكيو ،1990، 143).

وعلى الرغم من التعريفات السابقة، فإن العثور على تعريف شامل ودقيق ومحدد لمصطلح العدالة التصالحية يعد أمرًا صعبًا، وذلك بسبب التطور المستمر في مجالات الأنظمة والعمليات المرتبطة بالعدالة التصالحية وتطبيقاتها (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2014، 22).

ولقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره لعام 24 جويلية 2002 على أن: "العدالة التصالحية هي استجابة متطورة للجريمة تحترم كرامة كل فرد ومساواة كل فرد، حيث تبني التفاهم وتعزز الوئام الاجتماعي من خلال علاج الضحايا والجناة والمجتمعات (لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية،2017، 35). كما يُطلق على العدالة التصالحية أيضًا اسم الإصلاحية لأنها تسترشد بالقيم التصالحية، تلك التي تفضل الإجراءات التعاونية والقائمة على الإجماع على الأشكال القضائية والخصومة التي غالبًا ما تميز إجراءات العدالة الجنائية التقليدية (Robins, 2009).

يُقصد بالعدالة التصالحية إجرائيًا: هي الإجراءات التي تقوم بها وحدات الصلح الجنائي بالنيابة العامة بهدف حفظ الدعوى من خلال المصالحة بين الطرفين.

مما سبق يتضح أن العدالة التصالحية: تعد نهجًا فريدًا في التعامل مع الجريمة، حيث تهدف إلى إعادة التوازن بين الأطراف المتضررة من الجريمة، سواء كان ذلك الجاني أو الضحية أو المجتمع. كما تعتمد على تفاعل هذه الأطراف بشكل تعاوني وبناء لتحقيق تعويضات وشفاء لجميع المعنيين، على عكس تطبيق العقوبة التقليدية على الجاني. لهذا السبب تعتبر هذه العدالة من الأساليب المبتكرة التي تسعى إلى إصلاح العلاقات الاجتماعية والإنسانية المتأثرة بالجريمة، وتعزيز قيم التسامح والعدالة.

ثانياً: العدالة الناجزة

العدالة الناجزة في اللغةً: يتكون هذا المصطلح من كلمتين هما كلمة عدالة وكلمة ناجزة، وكل منهما له معنى. وبالجمع بينهما يتضح معناها:

ناجز لغة: ناجز (اسم) فاعل من نجز، وعمل ناجز يعني تامًا، كاملًا. والناجز بكسر الجيم هو الحاضر المعجل (مجمع اللغة العربية، 1999، 603).

ناجزة من التنجيز وهو الحضور والتعجيل، فيقال: أنجزته ونجزت به أي عجلته، ونجز الحاجة وأنجزها أي قضاها. وناجز بناجز أي معجلًا ويدًا بيد وعاجلًا بعاجل (ابن منظور، ب. ن، 62). وهي صفة تلحق بالموصوف، فيقال: قول ناجز وحكم ناجز، فالناجز هو العاجل (الزبيدي، 1975، 343). العدالة الناجزة لا يختلف معناها في الاصطلاح عن معناها اللغوي، فهي نقيض الظلم، وبها يستقيم الأمر ويُمنع التعدي على حقوق الناس أو أكل أموالهم بالباطل. ومن خلالها توضع الأشياء في مواضعها، وتتحقق المساواة بين الخصوم. وتعني العدالة الناجزة تحري الحق والعمل به في الأقوال والأفعال (البغدادي، 1357هـ، 80- 84).

العدالة الناجزة اصطلاحاً: فهي العدالة التي تتوافر فيها جميع شروط العدالة، وتتحقق في وقت معقول، حيث يتم التعجيل بإيصال الحقوق إلى أصحابها ومنع أسباب التراخي. فمصطلح العدالة الناجزة يعني أن يتحقق العدل والحق عاجلًا وليس آجلًا (السيد، 2016).

وذلك من خلال تمكين صاحب الحق من الحصول على حقه بسرعة أو في وقت مناسب دون تأخير (هندي، 2014).

مما سبق يتضح أن العدالة الناجزة هي تحقيق العدل بسرعة دون إخلال بمقتضياته الجوهرية، فهي تجمع بين مفهومي العدالة التي تعني الإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه.

ومن خلال هذا المفهوم، تسعى العدالة الناجزة إلى تحقيق التوازن بين سرعة الفصل في القضايا وضمان الحقوق والإجراءات العادلة، بما يمنع الظلم والتعدي على الحقوق. كما إن تحقيق العدالة الناجزة يتطلب توفير بيئة قانونية وإجرائية تمكن من سرعة البت في القضايا دون المساس بحقوق الدفاع أو نزاهة التقاضي.

ويتضح من التعريفات السابقة أن العدالة الناجزة لا تعني التسرع في إصدار الأحكام، بل تعني تحقيق العدل في وقت مناسب بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على حقوق الأفراد.

يقصد بالعدالة الناجزة إجرائيًا على أنها: هي تحقيق العدالة بشكل مطلوب في زمن قياسي يضمنه تحقيق الهدف من الحكم القضائي.

ثالثاً. وحدات الصلح

تعرف وحدات الصلح بأنها " هي من جهات تتبع النيابة العامة تستند لها تقريب وجهات النظر عن طريق الحوار بين الأطراف المتنازعة وإعادة الثقة بينهم وتبصيرهم بالإشكالات المتعلقة بالنزاع، ومحاولة الوصول إلى اتفاق ينهي الخلاف بين الأطراف" (السلمي، 2022، 433- 434).

7. الدراسات السابقة:

تم أُجرى مسح شامل للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعي العدالة التصالحية والعدالة الناجزة، وذلك بالرجوع إلى عدد من قواعد البيانات الأجنبية مثل *Google Scholar*، و*PubMed*، و*PsychNet*، إضافة إلى القواعد العربية مثل *دار المنظومة* و*المنهل* .وتم استخدام مجموعة من الكلمات المفتاحية، بصيغ مفردة ومركبة، شملت: "العدالة التصالحية"، و"العدالة الناجزة"، و"وحدات الصلح"."وقد بيّنت نتائج هذا المسح غياب دراسات سابقة تناولت هذين المفهومين بصورة مترابطة ومباشرة، وهو ما يسلط الضوء على الفجوة المعرفية القائمة في الأدبيات، ويؤكد أهمية الدراسة الحالية، لما تقدمه من مساهمة علمية مضافة في هذا المجال. في المقابل، شهد مفهوم العدالة التصالحية خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً في الأوساط الأكاديمية، نظراً لما يقدمه من بدائل فعالة لحل النزاعات، ترتكز على إعادة بناء العلاقات الاجتماعية وتعويض الضرر بطرق سلمية. وقد تنوعت مجالات الاهتمام بهذا المفهوم لتشمل القانون، وعلم الجريمة، والعدالة الجنائية.

وتركزت معظم الدراسات في هذا السياق على إبراز الفوائد العملية للعدالة التصالحية، لا سيما في التخفيف من الأعباء الواقعة على المؤسسات القضائية، وتحقيق رضا الأطراف المعنية، إضافة إلى تسريع إجراءات التقاضي. ومن هنا، يظهر ارتباط جوهري بين مفهومي العدالة التصالحية والعدالة الناجزة، وهو ما يمهد لتناول العلاقة بينهما من منظور تكاملي ضمن إطار هذه الدراسة.

"كما ان أوضحت دراسة عبد القادر (٢٠٢٠)" مفهوم العدالة التصالحية في النظم القانونية المعاصرة، مع التركيز على تطبيقاتها في النظام العدلي السعودي. كما تناولت الدراسة أهمية الصلح كوسيلة لتحقيق العدالة الجنائية وتخفيف الأعباء على المحاكم، من خلال استعراض تجربة مراكز المصالحة في المملكة العربية السعودية، ومدى فاعليتها في حل النزاعات بطرق ودية. اعتمدت الدراسة على تحليل النصوص القانونية والأنظمة التشريعية ذات الصلة بالعدالة التصالحية في السعودية، إلى جانب استعراض التشريعات المقارنة في بعض الدول. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمناقشة تأثير العدالة التصالحية على النظام القضائي السعودي. وتوصلت الدراسة إلى العدالة التصالحية أصبحت خيارًا

استراتيجيًا للحد من ازدحام المحاكم وتحقيق العدالة بوسائل أكثر مرونة وسرعة. تعتمد المملكة العربية السعودية على مراكز المصالحة كآلية رئيسية لتطبيق العدالة التصالحية، مما يسهم في حل النزاعات قبل وصولها إلى المحاكم. يساهم الصلح في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل معدلات العود إلى الجريمة من خلال إيجاد حلول توافقية بين الأطراف. رغم الفوائد الكبيرة لهذا النظام، إلا أنه يواجه بعض التحديات، مثل الحاجة إلى تطوير الأطر القانونية وتعزيز وعي المجتمع بأهمية العدالة التصالحية.

الدراسة السابقة استعرضت نماذج من الصلح في دول مختلفة ومنها فرنسا وامريكا في حين اتجهت الدراسة الحالية نحو تحليل آليات العمل داخل وحدات الصلح في السياق المحلي من خلال التركيز على الواقع العملي والتحديات التي تواجهه

تطبيق العدالة التصالحية في وحدات الصلح في النيابة العامة، كما ان تشترك كل من الدراسة السابقة والدراسة الحالية في الإقرار بأهمية الإطار التشريعي والتنظيمي في دعم فعالية وحدات الصلح.

" ومع ذلك، فأن دراسة شنين (٢٠٢٠)" سلطت الضوء على ان التوسيع في التجريم أدى الى تراكم القضايا وبطء سير الإجراءات القضائية مما أدى ذلك الى ظهور ازمة العدالة الجنائية ونتيجة لهذه الازمة اصبح من الضرورة اللجوء الى الأساليب الغير قضائية والتي تسهم في إدارة النزاع بطريقه سهله ومختصرة وتخفيف العبء على المحاكم وكذلك تهدف الى اصلاح الجاني وفي ذات الوقت نفسه الحفاظ على حقوق المجني عليه، في حيت توصلت الدراسة السابقة الى عديد من النتائج ومن ابرزها ان العدالة التصالحية نمط حديث برز نتيجة لفشل العدالة العقابية في تحقيق الغاية في التعامل مع الجرايم البسيطة بالإضافة الى ان العدالة التصالحية ليست بدلا للعدالة العقابية انما هي مكاملة للعدالة العقابية وخاصة في الجرائم البسيطة التي لا تشكل تهديدا لأمن واستقرار المجتمع في حين ان العدالة التصالحية تسهم بشكل كبير في حل ازمة العدالة الجنائية ما تحققه من سرعة فصل القضايا وتخفيف العبء عن المحاكم وكذلك تعتبر العدالة التصالحية وسيلة لتعويض الضرر الذي يلحق الضحية نتيجة للجريمة.

ركزت الدراسة السابقة على فشل العدالة العقابية في التعامل مع الجرائم البسيطة في حين الدراسة الحالية ركزت على ان العدالة التصالحية تسهم في تحقيق مبدأ العدالة الناجزة، واتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية على دور العدالة التصالحية في تخفيف العبء على المحاكم وتراكم القضايا من خلال تسريع إجراءات التقاضي وتقليل التكاليف القضائية وما الى ذلك..، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة حالة لوحدات الصلح في النيابة العامة السعودية.

"قد ركزت دراسة بن نصيب (٢٠٢٣)" على تسوية النزاعات ذات الطابع الجنائي بطرق تعتمد على التراضي والتواصل بين الأطراف المعنية، بهدف إصلاح الأضرار الناجمة عن الجريمة وإعادة إدماج الجاني وتعزيز السلم الاجتماعي. ناقشت الدراسة المبادئ الأساسية للعدالة التصالحية، مثل إشراك جميع الأطراف المتأثرة، وتحمل المسؤولية، والتوصل إلى حلول توافقية. كما استعرضت الدراسة السابقة بعض النماذج والتطبيقات في الأنظمة القانونية المختلفة، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجه إدماج هذه الآلية ضمن النظم العدلية الرسمية. وخلصت الدراسة إلى أن العدالة التصالحية العدالة التصالحية أسلوب حديث برزت أهميته نتيجة لعجز العدالة الجنائية الرسمية لتصدي للأجرام بالإضافة الى ان العدالة التصالحية من اهم الأساليب التي حققت التوزان بين علم الاجرام وعلم ضحايا الاجرام وكذلك إعادة مكانه للضحية في الخصومة الجنائية مما يحقق ذلك الاستقرار والسلم الاجتماعي في حين العدالة التصالحية تركز على إعادة العلاقات بين افراد المجتمع من خلال الرضائية والتواصل وتسعى الى ان يكون جميع الأطراف رابحين على عكس العدالة الجنائية الكلاسيكية التي يكون فيها أحد الأطراف رابحاً والأخر خاسراً.

ركزت الدراسة السابقة على ان العدالة التصالحية كبديل للعدالة الجنائية في حين الدراسة الحالية تركز على دور العدالة التصالحية في تحقيق مبدأ العدالة الناجزة من خلال العدالة التصالحية التي تسهم في تخفيف العبء عن المحاكم وتحقيق العدالة بشكل انصافاً وفعالية. حيث اكدت كلتا الدراستين على ان العدالة التصالحية أداة فعالة لتجاوز بطء الإجراءات القضائية، فيمكن القول إن كلا الدراستين تسهمان في إثراء النقاش حول العدالة التصالحية، كما تبرزان أهمية دورها في التطورات القانونية المعاصرة.

"اشارت دراسة عراب (2023)" إلى دراسة الصلح والوساطة كأهم الأدوات المستخدمة لتحقيق التوازن بين حق المجتمع في العقاب وحق الأفراد في إنهاء النزاع بطرق بديلة. كما سعت إلى تقييم مدى فعالية هذه الآليات في تخفيف الضغط على النظام القضائي وتحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر إنصافًا. اعتمدت الدراسة على تحليل النصوص القانونية الجزائرية المتعلقة بالعدالة التصالحية، مع مقارنة تطبيقاتها بالتشريعات الدولية. كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح أوجه القصور والتحديات التي تواجه تطبيق هذه الآليات في الواقع القانوني الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى ان العدالة التصالحية تشكل بديلاً فعّالًا للنظام العقابي التقليدي، حيث تساعد في تسوية النزاعات بسرعة وتخفيف العبء عن المحاكم في حين توصلت الى عديد من النتائج ومنها ساهمت العدالة التصالحية في إعطاء دور كبير للمجني علية في الدعوى الجنائية وكذلك

ان العدالة التصالحية تقوم على أساس مهم وهو الرضا بين المجني عليه والجاني بالإضافة ان اغلب التشريعات الوضعية عرفت نظام الوساطة الجنائية بالإضافة الى الشريعة الإسلامية الا ان القوانين الوضعية لم تكن واضحة في تبني هذا النوع من العدالة.

كل من الدراسة السابقة والدراسة الحالية يركزان على ان اعتماد العدالة التصالحية يساهم بشكل كبير في تخفيف العبء عن المحاكم وتخفيف الرضا بين الأطراف المتنازعة، بينما اعتمدت الدراسة السابقة على منهج التحليل النظري، في حين اتخذت الدراسة الحالية منهج دراسة الحالة كأداة بحثية لتقييم الأثر العملي للعدالة التصالحية في تحقيق العدالة الناجزة.

"أظهرت دراسة بلال (٢٠٢٣)" أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة بالإضافة إلى تسهيل المعاملات من خلال توفير الوقت والجهد، يمكن إنجاز عدد كبير من المهام في أقصر فترة زمنية ممكنة. وتوصلت الدراسة السابقة الى عديد من النتائج من بين الأمور المهمة التأكيد على الضمانات التي يجب مراعاتها عند إدخال وتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم، وذلك لتعزيز العدالة الناجزة. كما الإشارة إلى الفروق بين الذكاء الاصطناعي والتقاضي الإلكتروني في عدة جوانب، بما في ذلك قدرة الذكاء الاصطناعي على التنبؤ واتخاذ القرارات دون أي تدخل بشري.

ركزت كلتا الدراستين على تحقيق العدالة الناجزة، اما من حيث الاختلاف فالدراسة الحالية سلطت الضوء على اهمية تفعيل آليات الصلح والوساطة كبديل عن المحاكمات التقليدية لتسريع الفصل في القضايا في حين الدراسة السابقة ركزت على أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز العدالة الناجزة.

" ركزت دراسة بشير (2023)" على تحليل نظام المحاكمة العاجلة في ضوء متطلبات العدالة الناجزة، مع التركيز على التشريع البحريني ومقارنته بالتشريعات الأخرى. كما ناقشت أهمية تبسيط إجراءات التقاضي وتسريعها لتحقيق العدالة الفعالة، مع مراعاة الضمانات القانونية لجميع أطراف الدعوى. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استعراض التشريعات البحرينية ذات الصلة، بالإضافة إلى مقارنتها مع بعض النظم القانونية الأخرى التي تبنت آليات المحاكمة العاجلة. وتوصلت الدراسة إلى ان المحاكمة العاجلة تعد وسيلة فعالة لتحقيق العدالة الناجزة من خلال تبسيط الإجراءات وتسريع الفصل في القضايا. كما ان هذا النظام يساهم في تخفيف العبء على المحاكم والقضاء، مما يؤدي إلى تقليل تراكم القضايا وتحقيق كفاءة أعلى في العدالة الجنائية. كما ان المحاكمة العاجلة تعتمد على آليات رضائية، حيث يتم اختصار الإجراءات مقابل اعتراف المتهم بالجريمة، مما يعزز من سرعة البت في القضايا. كما ان تطبيق المحاكمة العاجلة يحتاج إلى ضمانات قانونية تحمي حقوق المتهم والمجني عليه، لمنع أي انتهاك لمبادئ المحاكمة العادلة. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية للمحاكمة العاجلة، وتعزيز الوعي القانوني بها بين القضاة وأفراد المجتمع لضمان تطبيقها بشكل عادل وفعال.

تركز الدراسة السابقة على التسريع في إجراءات المحاكمة الجنائية لتحقيق مبدأ العدالة الناجزة، في حين اعتمدت الدراسة الحالية منهج دراسة الحالة لوحدات الصلح، وقياس مدى اسهامها الفعلي في تحقيق مبدأ العدالة الناجزة.

أشارت امشيري (٢٠٢٤). إلى تسليط الضوء على مشكلة بطء العدالة الجنائية في ليبيا، باعتبارها إحدى الأزمات التي تعوق تحقيق عدالة ناجزة. وتناولت العوامل المختلفة التي تؤثر على سرعة التقاضي، سواء التشريعية أو الإجرائية أو تلك المرتبطة بالممارسات القضائية. كما سعت إلى اقتراح حلول وإصلاحات من شأنها تحقيق عدالة جنائية أكثر كفاءة وسرعة مع تعزيز ثقة المجتمع في المنظومة القضائية، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استعراض التشريعات ذات الصلة والممارسات القضائية وتحليلها نقديًا، إلى جانب استعراض تجارب مقارنة في دول أخرى لمواجهة مشكلة بطء العدالة الجنائية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها: ان بعض القواعد الإجرائية مثل مبدأ (الحلول بين أعضاء النيابة العامة) يؤدي إلى ضعف فعالية المرافعات وتأخير العدالة. كما ان هناك حاجة إلى إصلاحات جوهرية تشمل إعادة هيكلة بعض الإجراءات القضائية، وتعزيز دمج التقنية، بالإضافة إلى تبني نهج العدالة التصالحية، وإلغاء بعض القواعد التي تعيق سرعة التقاضي.

ركزت كلتا الدراستان على السعي التحقيق مبدأ العدالة الناجزة في حين الدراسة السابقة سلطت الضوء على تحليل معوقات الوصول الى العدالة الناجزة بالإضافة الى ع اقتراح إصلاحات قانونية وهيكلية لتعزيز سرعة وكفاءة النظام القضائي. في حين الدراسة الحالية تركز على دور العدالة التصالحية كوسيلة لتحقيق مبدأ العدالة الناجزة.

الدراسات الأجنبية:

تناولت دراسة ويلسون واخرون "Wilson, et al (2017)" فعالية مبادئ العدالة التصالحية في قضاء الأحداث، حيث تهدف العدالة التصالحية إلى إعادة التوازن الذي خُلّ بمساره نتيجةً لجريمةٍ ما، وذلك من خلال إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين أي (الضحية، الجاني، والمجتمع المتضرر) في عملية اتخاذ القرار بشأن أفضل السبل لاستعادة هذا التوازن. وينصبّ التركيز على الشفاء بدلًا من العقاب. ومن المبادئ المهمة الأخرى للعدالة التصالحية محاسبة الجاني على أخطائه، واحترام جميع المشاركين، ومحورية الضحية طوال العملية.

في حين توصلت الدراسة السابقة إلى عديد من النتائج أهمها أن نتائج تقييم برامج وممارسات العدالة التصالحية أظهرت انخفاضًا معتدلًا في السلوك الجانح مستقبلًا مقارنةً بمعالجة محاكم الأحداث التقليدية. ومع ذلك، كانت النتائج أقل في دراسات التعيين العشوائي الأكثر مصداقية، مما أثار مخاوف بشأن متانة النتيجة الإجمالية. ومع ذلك، فإن الأدلة المتعلقة ببرامج العدالة التصالحية المحددة متباينة. ومع ذلك، فإن الأدلة المتعلقة بفعالية هذه البرامج في الحد من استمرار السلوك الجانح واعدة، ولكن بالنظر إلى نقاط الضعف المنهجية في الأدبيات، فإنها لا ترقى إلى مستوى يسمح باستنتاج إيجابي قوي. ببساطة، النتائج واعدة، ولكنها ليست قاطعة. وبالمثل، فإن نتائج عدم الجنوح للشباب واعدة ولكنها غير متسقة، باستثناء تصورات الشباب للعدالة، والتي كانت أكبر في برامج العدالة التصالحية. كما كانت هناك أدلة قوية على فعالية هذه البرامج للضحايا. ويبدو أن الضحايا المشاركين يشهدون نتائج أفضل فيما يتعلق بتصورات العدالة والرضا. ومن الواضح أن إجراء بحوث إضافية عالية الجودة حول هذه البرامج أمر مبرر بالنظر إلى هذه النتائج الواعدة، وإن كانت غير مؤكدة.

ركزت الدراسة السابقة على فعالية مبادئ العدالة الإصلاحية في قضاء الأحداث، في حين الدراسة الحالية تركز على دور العدالة التصالحية في تحقيق مبدأ العدالة الناجزة وتسلط الضوء على دور العدالة في تسريع الإجراءات وتحقيق الإنصاف لدى المجني عليه. واتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية على دور العدالة التصالحية في تسريع الاجراءات في المحكمة لتحقيق الانصاف لدى المجني عليه.

ركزت دراسة كريمالله "Karimullah (2023)" على دور العدالة التصالحية في تقليل معدلات العودة للجريمة والمساهمة في إعادة العلاقات الاجتماعية الايجابية وتوصلت الدراسة إلى نتائج تُشير إلى ان العدالة التصالحية تعد نهجًا فعالًا لإحداث تغييرات في النماذج القضائية، حيث تركز مبادئها على (المصالحة، المسؤولية، والمشاركة) وتؤثر على الجريمة من خلال تغيير السلوك الاجرامي وتعزيز المسؤولية، كما تشمل تأثيراتها على الضحايا من خلال دعم التعافي والمصالحة، مما يتطلب أتاحة موارد كافية وتعاونً ومشاركة فعالة من الجهات المعنية بتطبيق هذا النوع من العدالة. وتمتلك العدالة التصالحية القدرة على إنشاء نظام عدالة أكثر إنسانية وإنصافًا واستدامة، بالإضافة إلى تحقيق التعافي والمصالحة للأفراد والمجتمعات المتضررة من الجريمة.

كل من الدراسة السابقة والدراسة الحالية يتناولاً موضوع العدالة التصالحية بالإضافة الى كلاهما يركزان على دور العدالة التصالحية في تحقيق الانصاف والمصالحة بين الأطراف المتنازعة بينما الدراسة السابقة تسلط الضوء على دور العدالة التصالحية في تحقيق التعافي العاطفي للضحايا والتأثير النفسي والاجتماعي للعدالة التصالحية على الضحايا والجناة في حين الدراسة الحالية تسلط الضوء على أهمية تبني نهج العدالة التصالحية للوصل الى تحقيق مبد العدالة الناجزة.

"تناولت دراسة El-Kady " (2024) نشأة العدالة التصالحية في ستينيات القرن الماضي، متجذرةً في أساليب حل النزاعات التي اتبعتها المجتمعات الأصلية في الولايات المتحدة وكندا. وفي تناقض صارخ مع العدالة الجنائية التقليدية، تضع العدالة التصالحية الأطراف المتنازعة في المقدمة، مما يُمكّن الجناة من الاعتراف بذنبهم مباشرةً للضحايا من خلال الحوار، بهدف جبر الضرر وتحقيق الرضا وإعادة الاندماج الاجتماعي. ويُلقي هذا البحث الضوء على مفهوم العدالة التصالحية وأصولها وخصائصها ومبادئها واختلافاتها عن العدالة التقليدية. ويستكشف البحث وساطة الضحية والجاني، مُبرزًا مزاياها، ويدرس ممارسات العدالة التصالحية في مصر، بما في ذلك نظام المصالحة الجنائية ووساطة الشرطة. ويطرح هذا الفصل أسئلةً رئيسيةً حول هذه الممارسات وتطبيقاتها في السياق العربي، مُقدمًا رؤىً ثاقبةً في مجال لم يحظَ بعدُ باعتراف واسع النطاق في المنطقة. ويستخدم الفصل منهجًا وصفيًا تحليليًا، ويعتمد على المراجع القانونية لتعميق الفهم والتطوير. في حين توصلت الدراسة السابقة الى عديد من النتائج اهمها: من النتائج الرئيسية للدراسة السابقة التأثير الإيجابي الكبير لممارسات العدالة التصالحية، مثل الوساطة بين الضحية والجاني، في تعزيز رضا الضحايا، وخفض معدلات العودة إلى الإجرام بين الجناة، وتعزيز شعور أكبر بالشفاء المجتمعي والمصالحة. وإمكانية تسخير وساطة الضحايا والجاني لتعزيز مفهوم الشرطة المجتمعية في مصر، مما يشير إلى تآزر بين ممارسات العدالة التصالحية واستراتيجيات إنفاذ القانون الأوسع نطاقًا. وتم اقتراح تعديلات تشريعية لتمكين ضباط الشرطة كوسطاء ضمن الإطار القانوني. ويتوجه هذا الإلحاح إلى صانعي القرار السياسي لتوسيع نطاق نماذج العدالة التصالحية في مصر، مدعومًا بنتائج إيجابية في مجال العدالة الجنائية، ودعوة إلى إجراء المزيد من البحوث حول آثارها الاجتماعية.

ركزت الدراسة السابقة على وساطة الضحية والجاني كنموذج للعدالة التصالحية في القانون المصري، وركزت على مفهوم العدالة التصالحية وأصولها وخصائصها ومبادئها واختلافاتها عن العدالة التقليدية في حين الدراسة الحالية تركز على دور العدالة التصالحية في تحقيق مبدأ العدالة الناجزة وتسلط الضوء على دور العدالة في تسريع الإجراءات وتحقيق الإنصاف لدى المجني عليه. واتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية على دور العدالة التصالحية في تسهيل العمل في المحكمة وتسريع الاجراءات لتحقيق الانصاف لدى المجني عليه.

مما سبقي عرضه تستنتج الباحثة ان الدراسة الحالية تتمايز عن الدراسات السابقة من حيث التركيز على التطبيق العملي والإجرائي لنظام العدالة التصالحية داخل النيابة العامة السعودية، بدلاً من الاكتفاء بالتحليل النظري أو القانوني العام. كما انها تعتبر إضافة نوعية للأبحاث حول العدالة التصالحية، حيث إنها تقدم تحليلًا ميدانيًا دقيقًا لآلية عمل وحدات الصلح في النيابة العامة السعودية، مما يجعلها أكثر تطبيقية مقارنة بالدراسات السابقة التي ركزت على الجوانب النظرية والتشريعية. في حين الدراسة الحالية تطبق العدالة التصالحية على نموذج محدد (وحدات الصلح في النيابة العامة بالسعودية)، بينما الدراسات السابقة كانت عامة اما الدراسة الحالية تناقش التحديات التنفيذية التي تواجه وحدات الصلح في السعودية، بينما ركزت معظم الدراسات السابقة على الجوانب النظرية أو المقارنة مع دول أخرى، وهدفت الدراسة الحالية في تسليط الضوء على تقييم فعالية العدالة التصالحية في تحقيق العدالة الناجزة من خلال نموذج تطبيقي، بينما الدراسات السابقة ركزت على التأصيل الفقهي والقانوني دون التطرق إلى دراسة حالة محددة في السعودية. في حين تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في تأكيد دور العدالة التصالحية في تخفيف الضغط على المحاكم وتسريع إجراءات التقاضي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليله في وحدات الصلح السعودية. كما انها تسلط الضوء على أهمية التشديد في تطوير الأطر القانونية لضمان فعالية العدالة التصالحية، حيث أشارت جميع الدراسات السابقة إلى ضرورة تحسين التشريعات لدعم هذا النظام وكذلك ان العدالة التصالحية تعتبر وسيلة في تحقيق السلم الاجتماعي والتنمية المستدامة، وهو ما يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

وبذلك، فإن الدراسة الحالية ليست منفصلة عن السياق البحثي السابق، بل تأتي كإضافة مهمة تركز على نموذج وحدات الصلح في النيابة العامة السعودية، مما يجعلها دراسة تطبيقية تدعم الاتجاهات الحديثة في العدالة الجنائية.

8. فكرة العدالة الصالحية ونشأتها: (Aertsen, 2023)

أن مفهوم العدالة التصالحية ليس وليد العصر الحديث، بل هو امتداد لفكرة قديمة متجذرة في المجتمعات البشرية منذ نشأتها، حيث سعت المجتمعات عبر العصور إلى معالجة السلوكيات الضارة والنزاعات بطرق تُحقق العدالة دون اللجوء إلى العقاب أو الانتقام، بل من خلال التعويض والحوار والمشاركة المجتمعية الفاعلة، وتقوم العدالة التصالحية على مبدأ محوري يتمثل في إشراك جميع الأطراف المعنية – الضحية، والجاني، وأسرهم، والمجتمع، والمهنيين – في مساحات آمنة للحوار، مثل جلسات الوساطة أو المؤتمرات أو الدوائر التصالحية، بهدف فهم الأضرار الناتجة عن الجريمة بشكل شامل، والوصول إلى حلول مرضية تُعيد التوازن وتُصلح ما أمكن من آثار الضرر.

وقد تطورت هذه الفكرة إلى حركة عالمية واضحة المعالم مع بدايات القرن الحادي والعشرين، رغم أن جذورها الحديثة تعود إلى الستينيات والسبعينيات في أوروبا، حين بدأت تظهر مبادرات ملموسة لإشراك الأطراف المعنية مباشرة في معالجة عواقب الجريمة. ففي كندا والولايات المتحدة، ظهرت أولى تجارب الوساطة بين الضحية والجاني، والتي سرعان ما أثّرت في تجارب أوروبية مماثلة، مما أدى إلى نشوء نماذج مختلفة مثل "مؤتمرات المجتمع" و"مؤتمرات المجموعات العائلية"، بينما برز نموذج "الوساطة الجزائية" بوصفه الشكل الأكثر انتشارًا في معظم الدول، وكان من أبرز هذه التجارب النموذج النرويجي الذي بدأ عام 1981، يليه مشروع فنلندي عام 1983، ثم التجربة النمساوية عام 1988 والتي عُرفت بمسمى "حل الجرائم خارج المحكمة"، وبدأت أولًا في محاكم الأحداث قبل أن تُعمم على قضايا البالغين. أما في ألمانيا، فقد شهدت العدالة التصالحية نموًا واسعًا، حيث وُجد أكثر من 400 خدمة تصالحية بحلول نهاية التسعينيات. وفي إنجلترا، بدأت التجارب في أواخر السبعينيات بدعم حكومي محدود، لكنها لم تتطور بالوتيرة نفسها. أما في فرنسا، فقد ارتبطت المبادرات التصالحية منذ بدايتها بدعم الضحايا، قبل أن تتطور لاحقًا ضمن خدمات المجتمع بشكل أكثر تنظيماً.

وبهذا المسار التاريخي والتطوري، يتبين أن العدالة التصالحية ليست مجرد بديل إجرائي، بل تمثل تحولًا عميقًا في فلسفة العدالة ذاتها، إذ تركز على إصلاح الضرر وبناء العلاقات بدلًا من الاقتصار على محاسبة الجاني، وهو ما يجعلها أداة مهمة في بناء مجتمعات أكثر عدلًا وتماسكًا.

9. أسباب ومبررات ظهور العدالة الجنائية التصالحية:

أولًا: أزمة العدالة الجنائية التقليدية: تُشير أزمة العدالة الجنائية التقليدية إلى مجموعة من الإشكالات التي أعاقت تحقيق العدالة الناجزة وأثّرت سلبًا على فعالية العقوبة، مما أضعف من قدرة النظام الجنائي على التصدي للظاهرة الإجرامية بفعالية (القاضي، 2011). وقد أظهرت الممارسات

العملية إخفاق السياسات العقابية التقليدية التي اعتمدت بصورة رئيسة على مبدأ الردع، خصوصًا فيما يتعلق بالجرائم البسيطة التي قد تكون التسوية التصالحية أكثر جدوى فيها. وتجلت هذه الأزمة من خلال التراكم المستمر للقضايا في المحاكم، وبطء إجراءات الفصل فيها، وهو ما أفضى إلى ضعف في أداء منظومة العدالة الجنائية، ودفع إلى البحث عن مسارات بديلة تتيح إشراك المجتمع في إدارة العدالة (العسيري، 2013).

ثانيًا: بطء الإجراءات الجزائية وتراخي الحسم في القضايا: يُعد بطء الإجراءات الجزائية أحد أبرز التحديات التي تواجه العدالة الجنائية في العديد من الأنظمة القضائية. ويتمثل ذلك في الفاصل الزمني الطويل بين بداية الملاحقة القانونية وصدور الحكم النهائي، الأمر الذي يتعارض مع الحق في محاكمة عادلة وسريعة، كما نصت عليه المواثيق الدولية والدساتير الوطنية (المجالي، 2008). وغالبًا ما يُعزى هذا البطء إلى تعقيد الإجراءات القضائية، والتركيز المفرط على الشكليات، واتباع منهج موحد في معالجة قضايا تختلف في طبيعتها وخطورتها، مما يؤدي إلى إبطاء مسار العدالة. وتترتب على هذا الوضع آثار سلبية تطال جميع الأطراف، فالمصلحة العامة تتضرر، ويشعر كل من المتهم والمجني عليه بثقل الإجراءات، بل إن بعض المتهمين قد يضطرون للاعتراف زورًا للخروج من عبء المحاكمة الطويلة (القاضي، 2011).

ثالثًا: صعوبة تحقيق أغراض العقوبة: رغم أن العقوبة تهدف تقليديًا إلى الردع العام والخاص وتحقيق التوازن المجتمعي (نجيب، 1973). فإن فاعلية العقوبات التقليدية، لا سيما السالبة للحرية، باتت محل تشكيك. فقد أدى التضخم العقابي، وميول التشريعات إلى تخفيف العقوبات في القضايا البسيطة، إلى إضعاف أثر الردع وإلى قصور في تطبيق برامج الإصلاح داخل السجون. وتُواجه العقوبات القصيرة بالسجن انتقادات واسعة، نظرًا لعجزها عن إحداث تغيير فعّال في سلوك المحكوم عليه، فضلًا عن أنها تُعزز شعور الضحية بعدم كفاية الجزاء، وقد تخلّف آثارًا سلبية تطال أسرة الجاني والمجتمع ككل (خوري، 2010 149–؛ صغير، 2012؛ القاضي، 2011).

وفي الوقت ذاته، تعاني العديد من السجون من اكتظاظ مزمن، ما يُعيق تنفيذ برامج إعادة التأهيل والاندماج المجتمعي، بل يجعلها بيئة محفوفة بالمخاطر لنقل السلوكيات الإجرامية وتعزيزها. كما تتحمّل الدول أعباء مالية كبيرة لتشغيل هذه المؤسسات، ما يزيد من المطالبات بإيجاد بدائل عقابية أكثر فاعلية وإنسانية (القاضي، 2011؛ خوري، 2010؛ الخرباوي، 2011).

10. خصائص العدالة التصالحية وشروطها: (بعتاش،٢٠١٤).

1- الرضائية: اذ لابد من توافر رضا كل من الجاني والمجني عليه في عملية التصالح، ويشترط في بعض النظم القانونية موافقة النيابة العامة.

2- من الاجراءات غير القضائية: هي أسلوب خاص لإدارة الدعوى الجنائية، لذا يستبعد فيها التدخل القضائي.

3- العدالة التصالحية لا تكون الا بمقابل: فيعتبر هذا الشرط من الخصائص المميزة لها.

ومن شروطها:

1- **مشروعية التصالح:** يستمد التصالح مشروعيته من النص القانوني الذي يجيزه، فالقاعدة أن الصلح لا يجوز بغير نص. وتكمن أهمية شرط المشروعية في أن العدالة التصالحية تُعد طريقًا استثنائيًا في نطاق القانون الجنائي (حسين، 2007، 49).

2- **المقابل**: يعتبر المقابل من الشروط التي تميز التصالح عن غيره، فإذا تم التراضي دون مقابل، فنحن بصدد صلح عام. كما أنه لا يُشترط أن يكون المقابل ماديًا، بل يجوز أن يكون أمرًا معنويًا(بعتاش،٢٠١٤).

3- **الأهلية الإجرائية:** الأهلية التي تقتضيها معظم التشريعات التي تجيز الصلح والتصالح هي الأهلية المدنية، أو بعبارة أدق، أهلية التصالح مقابل تعويض. وهذه الأهلية تتعلق بالجاني والمجني عليه على حد سواء (بعتاش،٢٠١٤).

11. صور العدالة التصالحية:

1- **الوساطة الجنائية** (وزارة العدل السعودية، 2023).

تعرف الوساطة بانها عملية يقوم بها وسيط أو أكثر، بهدف مساعدة الأطراف في الوصول إلى تسوية ودية للمنازعات الناشئة عن علاقة نظامية أو المتعلقة بها، سواء بشكل كامل أو جزئي، دون أن يمتلك الوسيط صلاحية فرض تسوية على الأطراف، وتُعرف هذه العملية أيضًا بالمصالحة والتوفيق، مما يعزز من دور الوساطة كوسيلة مرنة وفعالة لحل النزاعات بطرق توافقية تضمن تحقيق العدالة وتعزيز العلاقات بين الأطراف.

كما يُعرّف الوسيط بأنه شخص أو أكثر من غير الأطراف وممثليهم، يُعهد إليه بمساعدة الأطراف في الوصول إلى تسوية ودية للمنازعة، ويُطلق عليه أيضًا "مُصلح" أو "مُوفّق". أما الأطراف فهم الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين يكونون طرفًا في المنازعة محل الوساطة، ولا يُعد الوسيط طرفًا فيها، حيث يعد اتفاق الوساطة هو اتفاق بين الأطراف للجوء إلى الوساطة من أجل تسوية نزاع نشأ بينهم أو قد ينشأ في المستقبل. بينما يُعرف اتفاق التسوية بأنه الوثيقة التي تتضمن ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف لحل المنازعة محل الوساطة أو جزء منها، ويُعرف أيضًا بمحضر الصلح أو وثيقة الصلح.

تعتبر الوساطة الجنائية هي نمط حديث في قانون الإجراءات الجنائية، حيث تمثل خيارًا جديدًا تتيحه النيابة العامة للتصرف في الدعوى الجنائية. وتُعرف بأنها وسيلة لحل النزاعات الجنائية تقوم على التفاوض بين الجاني والمجني عليه، بمساعدة طرف ثالث محايد يُدعى "الوسيط". يؤدي نجاح الوساطة إلى تعويض المجني عليه عن الضرر الذي لحق به وإصلاح الآثار المترتبة على الجريمة (عبد الحميد، 2004).

كما يقصد بها هو ذلك الاجراء الذي بموجبة يحاول شخص من الغير بناءً على اتفاق أطراف الجريمة على وضع حد لحالة الاضطراب التي احدثتها الجريمة وذلك عن طريق حصول المجني علية على تعويض كافٍ عن الضرر الذي حدث له فضلاً عن إعادة تأهيل الجاني (الوقاد، 2000).

كما تكتسب الوساطة الجنائية أهمية كبيرة نظرًا لما تحققه من فوائد متعددة، أبرزها تعزيز دور النيابة العامة في إدارة الدعوى الجنائية، حيث توفر لها خيارًا ثالثًا بين حفظ الدعوى وتحريكها، وذلك من خلال إحالة النزاع إلى وسيط يتولى إجراء تسوية ودية بين أطراف الجريمة. وتسهم هذه الآلية في تحقيق مصلحة المجني عليه عبر ضمان حصوله على تعويض مناسب، كما تساعد المتهم على تجنب الإجراءات القضائية المطولة. بالإضافة إلى ذلك، تخفف الوساطة الجنائية العبء على المحاكم، لا سيما في القضايا البسيطة التي تتميز بوجود روابط اجتماعية بين أطرافها، مثل النزاعات العائلية، وخلافات الجوار، والمشكلات المرتبطة بالعمل، وغيرها من القضايا التي تُعرض على النيابة العامة (القاضي، 2021).

2- الصلح الجنائي

يعرف الصلح الجنائي بانه إجراء يتم خارج المحكمة، حيث يتم الاتفاق بين المجني عليه والجاني على تسوية الجريمة وديًا، مما يؤدي إلى سحب الاتهام. كما يُعد الصلح الجنائي أداة فعالة لحل النزاعات الجنائية بطريقة ودية دون اللجوء إلى المحاكم (الجابري، 2011) ويتم الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه في جرائم محددة يعيّنها القانون، وذلك لغايات الحفاظ على الروابط الاجتماعية أو نظرًا لخصوصية العلاقة بين المجني عليه والمتهم، أو بسبب ارتباط الجريمة بظروف خاصة. ويُعتبر الصلح بديلاً للمجني عليه، حيث يكون هو الأقدر على حماية مصالحه ومعرفتها مقارنة بالدعوى الجنائية (بعتاش، 2014).

وتشير دراسة الجهني (2023). ان الصلح الجنائي هو آلية قانونية تهدف إلى إنهاء النزاعات الجنائية بطريقة ودية بين الأطراف المتضررة من الجريمة، دون الحاجة إلى إصدار حكم بالإدانة. ويعد أحد الوسائل الفعالة لتحقيق العدالة التصالحية، حيث يسهم في إصلاح الضرر الواقع على المجني عليه وتعويضه، مع تجنيب المتهم إجراءات التقاضي المطولة. ويعتمد الصلح الجنائي على مبدأ التوافق بين الأطراف، مما يسهم في تقليل الضغط على المحاكم، وتسريع تسوية القضايا، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، أبرزها أن المملكة العربية السعودية أدركت أهمية الصلح الجنائي كوسيلة لتخفيف العبء على المحاكم وتسريع الفصل في القضايا، مما دفعها إلى إنشاء وحدات متخصصة للصلح الجنائي، حققت نتائج إيجابية ملموسة، كما أظهرتها الإحصائيات الرسمية. وأسهم هذا النهج في تقليل عدد القضايا المعروضة أمام القضاء، وتحقيق مصلحة الأطراف المتنازعة، من خلال ضمان تعويض المجني عليه، مع تفادي المتهم لإجراءات التقاضي المطولة.

3- التسوية الجنائية

هي إجراء يتيح لمرتكب الجريمة (أو من يمثله قانونيًا) تقديم طلب بعدم إقامة الدعوى الجنائية أو إيقاف إجراءاتها، مقابل دفع مبلغ مالي أو تنفيذ إجراء يحدده القانون. تُعد التسوية الجنائية من أبرز صور العدالة التصالحية التي تهدف إلى إنهاء الخصومة الجنائية بطريقة توافقية، بعيدًا عن الإجراءات القضائية التقليدية (السيد، 2015). وتعد التسوية الجنائية أحد أنظمة العقوبات الرضائية البديلة في القضاء، حيث يتيح للنيابة العامة اقتراح تسوية مع المتهم الذي يعترف بارتكاب جنحة يُعاقب عليها بالغرامة أو بالحبس لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، أو مخالفة مرتبطة بها. تتضمن هذه التسوية التزام المتهم طواعية بتنفيذ أحد التدابير المحددة قانونًا، سواء كانت مقيدة لحريته أو لحقوقه، وذلك بعد اعتمادها من القاضي المختص، مما يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية (براك، 2010).

وتتكون التسوية من عدة تدابير كما يلي:

- **الأمر الجنائي:** هو قرار قضائي يُصدره القاضي أو عضو النيابة العامة للفصل في موضوع الدعوى الجنائية دون اللجوء إلى المحاكمة التقليدية أو من خلال إجراءات موجزة للغاية، ويترتب على صيرورة هذا القرار نهائيًا انقضاء الدعوى وبدء تنفيذ مضمونه مباشرة (هرجة، 2021). ويهدف هذا النظام إلى تيسير العدالة الجنائية من خلال اختصار الوقت والإجراءات في القضايا التي لا تستدعي النظر القضائي الكامل، وذلك من أجل تخفيف العبء عن المحاكم وتفريغها للقضايا الأهم والأكثر تعقيدًا (حسن، 2019).

يتسم نظام الأمر الجنائي بعدد من الخصائص التي تُميز طبيعته القانونية، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

1.إجراء جوازي: يُعد إصدار الأمر الجنائي أمرًا تقديريًا، حيث يُمنح القاضي أو عضو النيابة العامة سلطة الاختيار بين اتباع هذا الإجراء أو السير في الطريق العادي للمحاكمة. وتعكس هذه الصفة مرونة النظام واستجابته لخصوصية كل قضية وظروفها (حسن، 2019؛ رمضان، 2000).

2.يطبق على الجرائم البسيطة: نصّ المشرّع على قصر تطبيق الأمر الجنائي على فئة محددة من الجرائم التي لا تستوجب عقوبات سالبة للحرية، مثل المخالفات وبعض الجنح، باعتبار هذا النظام خروجًا على الأصل العام في المحاكمات الجنائية. ويُعد هذا القيد ضمانة لحصر تطبيق الأمر الجنائي في الحالات التي تتناسب مع طبيعته المبسطة (حسن، 2019 ,عبد الحسين، 2011 ,حسن، 2006).

3.لا يخضع لقواعد المحاكمة التقليدية: يتميز الأمر الجنائي بأنه يُصدر دون جلسة محاكمة أو مرافعات علنية، حيث يكتفي القاضي أو النيابة العامة بمراجعة أوراق الدعوى واتخاذ القرار بناءً عليها، دون الحاجة لسماع الأطراف أو مناقشة علنية كما هو الحال في المحاكمات الجنائية المعتادة (الصعيدي، 2011).

4.مرتبط برضاء الأطراف: ترتبط فاعلية الأمر الجنائي برضاء أطراف الخصومة، لا سيما المتهم، حيث تُتيح التشريعات للمتهم حق الاعتراض على القرار خلال مدة قانونية محددة، وفي حال لم يُمارَس هذا الحق يُعد القرار نهائيًا ونافذًا. كما يمكن للمتهم أن يرفض الأمر الجنائي ويطلب اللجوء إلى المحكمة للفصل في الدعوى وفق الإجراءات التقليدية (حسن، 2019).

12.التأثير النفسي والاجتماعي للعدالة التصالحية على الضحايا والجناة:

في النظام القضائي التقليدي يقتصر دور الضحية على صفتين أساسيتين: الشاهد وتقديم الأدلة، مما يترك لديه شعوراً بالتهميش وغياب القدرة على التعبير عن معاناته الحقيقية. على النقيض من ذلك، تمنح العدالة التصالحية الضحايا منبراً لـ«قول حقيقتهم» وليس مجرد سرد الوقائع القانونية، وهو ما يعزز لديهم الإحساس بالتمكين ويمكّنهم من استعادة زمام المبادرة في مسار الإجراءات.

تشير نتائج دراسة "Van Camp و Wemmers (2013)" إلى أن 26 ضحية من متضرري الجرائم العنيفة شاركوا في برامج العدالة التصالحية، وأفادوا بتحسّن ملحوظ على مستوى الجوانب النفسية والشخصية؛ إذ شعروا بزيادة الأمان، وأتيح لهم مجال أوسع للتعبير عن مشاعرهم، وارتفع لديهم الإحساس بعدالة. وفي دراسة أكثر حداثة، لاحظ "Grindle (2023) "ارتفاعاً في شعور الضحايا بالسيطرة والتمكين، مما ساعدهم على تجاوز الأثر النفسي للجريمة.

كما أظهرت أبحاث "Rugge و Scott (2009)"أن مستوى الرضا النفسي لدى الضحايا المشاركين في العدالة التصالحية يفوق بكثير ممن مرّوا بالمسار التقليدي؛ إذ تقل لديهم مشاعر الخوف والغضب والضيق النفسي، ويتعزّز لديهم شعور الاستحواذ على مسار استعادة العدالة. وتؤكد دراسة "Poulson و Elton (2002)"التي شملت 170 ضحية لجرائم متنوعة في الولايات المتحدة، أن 95% من الضحايا شعروا بأن أصواتهم مسموعة، و94% اعتبروا أن لهم فرصة كافية للتعبير عن أحاسيسهم، فيما أوضح 83% منهم أنهم حصلوا على تفسيرات لأسباب وقوع جريمة، وعبّر 91% عن شعورهم بالإغلاق النفسي أو القبول العاطفي لما حدث، كما تطور بنسبة 68% اتجاههم نحو الجاني بصورة أكثر إيجابية بعد اللقاء.

في دراسة "Angel وآخرين (2014)" التي ضمت 192 مشاركاً (89 في مجموعة العدالة التصالحية و103 ضابطة) من ضحايا السطو أو السرقة بالإكراه، تبيّن انخفاض ملحوظ في أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، مثل التجنب والقلق الشديد والضيق النفسي. ويشير Ladisch & Lewis (2024)" إلى أن العدالة التصالحية تتيح للضحايا مواجهة مباشرة مع الجاني، مما يوفر إجابات تفكك غموض الدوافع وتخفف من التوتر النفسي المرتبط بالقلق والغموض.

أخيراً، تؤكد دراسات " Sherman(2015) وآخرون و Bolitho "أن آثار العدالة التصالحية الإيجابية على الضحايا تمتد لسنوات بعد التدخل، ما يدل على أنها ليست حلّاً مؤقتاً، بل تغييراً جوهرياً ودائماً. ومن خلال منحه دوراً فعالاً في عملية استعادة العدالة، يحصل الضحية على شعور متجدد بالتمكين والتحكم، ويصل إلى مرحلة الإغلاق العاطفي التي تساهم في تعزيز صحته النفسية، وبناء ثقة مجددة في النظام القضائي والمجتمع ككل(Jonas et al., 2022) .

مما سبق يتضح: أن العدالة التصالحية تشكّل آليةً أساسية لتمكين الضحايا، إذ تمنحهم مساحةً صريحةً للتعبير عن تجاربهم العاطفية والمشاركة الفعّالة في مسار الإنجاز العدلي، عوضًا عن الأدوار الشاهدة المحدودة التي يفرضها النظام التقليدي. وتسهم هذه المشاركة المكثفة في تراجع مستويات الخوف والغضب لديهم، وتعزيز إحساسهم بالسيطرة على مجريات الإجراءات، ما ينعكس إيجابيًّا على صحتهم النفسية ويحدّ من احتمالات تطوّر اضطرابات ما بعد الصدمة. إضافة إلى ذلك، تعزّز العدالة التصالحية ثقة الضحايا في النظام القضائي والمجتمع من خلال تقديم تجربة عادلة أكثر إنسانية وشفافية، تعترف بمعاناتهم وتيسّر عليهم تجاوز تبعات الجريمة بشكل أكثر فعالية وإنصافًا.

أما بالنسبة للجناة: تؤدي العدالة التصالحية دورًا محوريًا في توعية الجناة بعواقب أفعالهم الإنسانية؛ إذ تتحول الجريمة من مجرد خرقٍ قانوني إلى تجربةٍ يتلمّس فيها الجاني الألم النفسي الذي سببَه للآخرين عند مواجهته مباشرة بضحاياه. وتشير دراسة" Grindle (2023) "إلى أن مشاركة الجناة في برامج العدالة التصالحية تعزز لديهم الشعور بالمسؤولية والندم، وتقلل من احتمالية العودة إلى ارتكاب الجرائم، خصوصًا بين الفئات الشابة. ومن جانبٍ آخر، أظهرت أبحاث "Rugge و Scott (2009)" تحسنًا ملحوظًا في الصحة النفسية للجناة المشاركين؛ حيث انخفضت مستويات القلق والاكتئاب لديهم، وارتفعت مستويات التعاطف والوعي بالتأثير النفسي لأفعالهم.

في ذات السياق، يوضح " Ladisch (2024) و Lewis" أن الاستماع المباشر من الجناة إلى تأكيد الضحايا على حجم الضرر الذي لحق بهم يولّد لدى الأولين إحساسًا أعمق بالندم والمسؤولية؛ ما يدفعهم إلى إعادة تقييم سلوكياتهم والسعي نحو تغيير إيجابي. وإضافةً إلى ذلك، تسهم هذه البرامج في تعزيز تقدير الجناة لذاتهم، عبر منحهم فرصة لإصلاح الأضرار بدلاً من الاقتصار على العقاب، وهو ما يعزز اندماجهم الإيجابي في المجتمع ويحدّ من وصمة العار الاجتماعية التي قد تعيق إعادة تأهيلهم.

مما سبق يتضح أن العدالة التصالحية تساهم بشكل فعّال في إعادة تشكيل الهوية الأخلاقية للجناة بطريقة إيجابية، حيث تتيح لهم فرصة حقيقية للتأمل في سلوكهم، والاعتراف بما ارتكبوه من أذى، والعمل على التكفير عنه من خلال الإسهام في الصالح العام (Jonas et al., 2022) . ومن هذا المنطلق، لا تقتصر العدالة التصالحية على كونها أداة للردع، بل تُعد نموذجًا تحويليًا يوازن بين حفظ حقوق الضحايا من جهة، وتعزيز فرص الإصلاح وإعادة الاندماج الاجتماعي للجناة من جهة أخرى.

التأثير الاجتماعي والمجتمعي للعدالة التصالحية على الضحايا والجناة:

ان العدالة التصالحية لا تقتصر على الضحايا والجناة فقط، بل تمتد لتشمل المجتمع بأسره. فعندما يشعر الضحايا بالأمان، ويصبح الجناة أكثر وعيًا بأفعالهم، يتحسن النسيج الاجتماعي العام. كما أن العائلات والأصدقاء المتأثرين بالجريمة يجدون في هذه العملية وسيلة للتعامل مع مشاعرهم وتجاوز الصدمة. كما ان النهج التصالحي يتيح لهذه الأطراف فرصة المشاركة في رحلة التعافي، مما يعزز قيم الفهم والتسامح داخل المجتمع (Grindle, 2023). كما انها تسهم في إعادة دمج الجناة في المجتمع وتحقيق إصلاح حقيقي للعلاقات بين الأفراد وتعزز التفاهم والتسامح بين الأطراف المتأثرة بالجريمة، مما قد يؤدي إلى تقليل التوترات الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي (Rugge, & Scott, 2009).

كما أن التركيز على إعادة التأهيل بدلاً من العقاب يساعد في تقليل معدلات العنف والجريمة على المدى الطويل، مما يؤدي إلى بيئة اجتماعية أكثر أمانًا وانسجامًا. كذلك، فإن العدالة التصالحية تقدم نموذجًا يعزز قيم التسامح، الحوار، والمساءلة، مما يساهم في بناء ثقافة مجتمعية تقوم على الفهم المتبادل بدلاً من الانتقام (Ladisch & Lewis 2024) .

حيث تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وذلك من خلال حل النزاعات بطريقة بناءة، مما يقلل من احتمالات الانتقام والعنف المستقبلي. كما أنها تساهم في زيادة ثقة المجتمع في هذا النهج كبديل فعال للعقوبات التقليدية، مما يعزز بيئة مجتمعية أكثر أمانًا. بالإضافة إلى ذلك، توفر العدالة التصالحية نهجًا مستدامًا لإعادة تأهيل الجناة وإعادة دمجهم في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى خفض معدلات العود إلى الجريمة، وبالتالي تحقيق استقرار أكبر داخل المجتمع (Jonas et al., 2022).

علاوة على ذلك تشكل الإدانة الجنائية في النظام التقليدي نقطة تحول سلبية في حياة الفرد، حيث يترتب عليها آثار تتجاوز العقوبة المقررة قضائياً. فوصمة العار الاجتماعية التي تلحق بالمحكوم عليه تؤثر سلبًا على علاقاته ونظرة المجتمع إليه، وقد تقود إلى نبذه وعزلته. كما أن

تسجيل الإدانة في السجل العدلي يفرز عواقب جانبية قانونية واجتماعية، كصعوبة الحصول على عمل أو فقدانه، والحرمان من بعض الحقوق، مما يعرقل بشدة قدرة الفرد على إعادة الاندماج في المجتمع (براك،2009، ٣٠٣).

وفي ظل التضخم التشريعي العقابي، قد تبدو هذه الآثار غير متناسبة مع خطورة بعض الأفعال المجرمة، مما قد يضعف الأثر الردعي والتربوي للجزاء الجنائي بشكل عام، وهنا تأتي العدالة التصالحية كآلية لمواجهة هذه الإشكاليات، حيث إن نجاحها غالبًا ما يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية دون صدور حكم بالإدانة، وهذا يوفر ميزة جوهرية تتمثل في تجنب الفرد (خاصة في الجرائم الأقل خطورة) الآثار المدمرة للوصمة والعواقب الجانبية، ويسمح له بالحفاظ على مكانته في المجتمع وفرصه في العمل والمساهمة الإيجابية، مع تخفيف العبء النفسي المصاحب للإدانة(عطية، ١٩٩٠، ٣١٤).

أ. أهمية العدالة التصالحية بالنسبة للمتهم

توفر العدالة التصالحية للمتهم إطارًا أكثر إنسانيةً للتعامل مع جريمةٍ ارتكبها، بعيدًا عن العقوبات التقليدية الصارمة، إذ تتيح له فرصةَ تحمل المسؤولية والمشاركة في إصلاح الضرر واستعادة مكانته المجتمعية عبر مسار تصالحي يرتكز على الإصلاح بدلاً من الإقصاء. ومن أبرز المنافع المحقَّقة من هذا النهج:

1- حفظ السمعة وتجنب الوصمة الاجتماعية: بالإعفاء من المحاكمة العلنية وتسجيل الإدانة في السجل العدلي، مما يحفظ للمشتكى عليه سمعته ومستقبله المهني والاجتماعي (إسماعيل، 1975؛ الخرباوي، 2011؛ بباوي، 1992).

2- اختصار المسار الإجرائي: عبر تسريع البت في النزاع وتقليص الإجراءات الشكلية والتكاليف الزمنية والمادية المرتبطة بالمحاكمات المطوّلة (رمضان، الإجراءات الموجزة، 2000).

3- ضمان مبدأ الرضائية: إذ يمنح المتهم حريةَ القبول أو الرفض لمسار التسوية، وهو ما يشكل ضمانةً أساسيةً لحقوقه، لا سيما إذا كان مقتنعًا ببراءته (المجالي، 2008؛ مهدي، 2007).

4- تعزيز الشعور بالمسؤولية والإصلاح: من خلال تشجيع المتهم على مواجهة تبعات أفعاله وتحمُّل المسؤولية المباشرة عن الضرر الناجم عنها، ما يرفع من وعيه بخطورة سلوكه ويزيد من فرص إعادة تأهيله (مهدي، 2007).

5- ضمان السرية وحماية الإقرارات: حيث تُعقد جلسات التسوية في بيئةٍ غالبًا ما تكون سرية، مع منع استخدام أيّ إقرارٍ صادرٍ أثناء العملية كدليلٍ في حال فشلها، مما يحفز المتهم على الانخراط الصادق دون الخوف من تبعات لاحقة (عبد الحميد، 2010؛ الشكري، 2014).

ب. أهمية العدالة التصالحية بالنسبة للمجني عليه: تُعَدّ العدالة التصالحية بمثابة إطار بديل يعالج القصور الذي قد يشوب الإجراءات القضائية التقليدية، خصوصًا فيما يتعلق بتهميش دور المجني عليه وصعوبة حصوله على تعويض سريع ومنصف (إدريس، 1989، ص 34). فهي تسعى إلى إعادة التوازن في منظومة العدالة الجنائية من خلال ما يلي:

1- تمكين الضحية من المشاركة الفاعلة: عبر الاعتراف به كطرف محوري في العملية العدلية، له صوت مسموع واحتياجات مشروعة، مما يمنحه شعورًا بالكرامة والعدالة ويعزز من حضوره في مسار التسوية (الخرباوي، 2011؛ الحكيم، 2002).

2- أولوية جبر الضرر وتعويض الخسائر من خلال التركيز على معالجة الأضرار المادية والمعنوية الناجمة عن الجريمة، وتسهيل الوصول إلى تعويض عادل وسريع يتناسب مع حجم الضرر واحتياجات المجني عليه، بما يحقق إنصافًا أكثر واقعية وفاعلية (براك، 2009).

3- إتاحة المجال للتعبير عن الأثر النفسي: إذ تتيح العدالة التصالحية للضحية فرصة للتعبير المباشر عن معاناته والتأثيرات النفسية والعاطفية التي لحقت به، وهو جانب غالبًا ما تُغفله الإجراءات القضائية الرسمية لصالح الجوانب القانونية الشكلية.

4- احترام الإرادة والرضا كأساس للتسوية: حيث يُعَدّ رضا الضحية وقبوله شرطًا جوهريًا في كثير من تطبيقات العدالة التصالحية، بما يضمن احترام حقوقه ومصالحه ويُعزز من فعالية التسوية كمخرج عادل ومُرضٍ للطرفين (Zubkowski,1983)

وعليه، فإن العدالة التصالحية تقدم للضحية نموذجًا أكثر شمولًا وإنصافًا، يعزز من مشاركته الفعلية ويستجيب لحاجاته بطريقة مباشرة وإنسانية.

ت. أهمية العدالة التصالحية بالنسبة للمجتمع: يشير سويقات (2019) إلى أن المجتمع يُعد طرفًا رئيسيًا في منظومة العدالة الجنائية، نظرًا لما تُشكله الجريمة من تهديد مباشر لقيمه الأساسية ومصالحه الحيوية، والتي حرص المشرّع على صيانتها من خلال نصوص قانونية تُجرّم كل ما يمسّها. فالمجتمعات الحديثة تنبني على منظومات معيارية من القيم والعادات، تتحول إلى قواعد قانونية مُلزمة، ويُعد انتهاكها مسوغًا لتطبيق العقوبة. وفي هذا الإطار، لا ينبغي النظر إلى العدالة التصالحية على أنها بديل تقليدي أو أقل شأنًا من القضاء الرسمي، بل إنها تُجسّد تطورًا نوعيًا في الفهم القانوني والاجتماعي للنزاع، حيث ترتكز على مبادئ الحوار والتفاهم والتسوية الطوعية، ما يعزز من فرص التماسك الاجتماعي. فبينما تُفضي الأحكام القضائية إلى حلول قانونية قد تُنفذ بالإكراه، تتيح العدالة التصالحية مسارًا طوعيًا أكثر تقبلًا من الأطراف، ما يُسهم في تجاوز الأحقاد وبناء علاقات أكثر توازنًا في المستقبل. ومن منطلق آخر، تمنح العدالة التصالحية المتهم دورًا نشطًا في إدارة النزاع، وتوفر للمجني عليه سبيلاً أكثر مرونة وإنصافًا للحصول على التعويض، لاسيما في الحالات التي يعجز فيها القضاء الجنائي التقليدي عن ضمان الإنصاف الكامل للضحية. ففي كثير من الأحيان، لا يكفل النظام التقليدي تعويضًا فعّالًا أو سريعًا، لا سيما عندما يعجز الجاني ماديًا عن تنفيذ الحكم القضائي. وتبرز فعالية العدالة التصالحية في قدرتها على تسريع عملية العدالة وتقليص الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على الجريمة. فالتعويض السريع والمباشر، سواء أكان ماديًا أم معنويًا، يُمثل عنصرًا حاسمًا في شعور المجني عليه بالإنصاف والاعتراف بالأذى الذي تعرض له. وفي ضوء التوجهات الحديثة للسياسات الجنائية، والتي باتت تركز بشكل متزايد على أولوية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، أصبح من غير المقبول تهميش صوت الضحية في العملية العدلية. فقد أثبتت التجربة العملية أن تمكين المجني عليه من المشاركة الفاعلة يُعد ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الفعلية والمستدامة، في حين أن تجاهله يفرغ الإجراءات من بعدها الإنساني، ويُضعف من فعاليتها المجتمعية.

13. علاقة العدالة التصالحية بمبدأ العدالة الناجزة:

يشكّل البطء في التقاضي أحد أهم المعوقات الأساسية لسير العدالة، ولا شك أن وصف العدالة بأنها بطيئة أو ناجزة يعتمد على الوقت الذي يستغرقه المتقاضي للحصول على حقه من خلال حكم قضائي قابل للتنفيذ. وقد عُرِّفت العدالة البطيئة بأنها: "وجود بعض الأنظمة والقواعد الإجرائية، وتوزيع العمل والدعاوى على المحاكم، مما يؤدي بذاته، أو من خلال استغلال الخصوم وأعوان القضاء له، إلى تأخير الفصل في القضايا وتكدسها بالمحاكم." (أبو العلا، 2015، 11). كما إن عدم إمكانية النظر والفصل في الدعاوى الجنائية المرفوعة أمام الجهات المختصة إلا بعد وقت طويل، بسبب طول الإجراءات وكثرة القضايا، يُلحق الضرر بأطراف النزاع، سواء الجاني أو المجني عليه. فالسرعة في سير الإجراءات الجزائية تساهم في الحفاظ على حقوق الجاني وتحقيق مصلحته من خلال تجنّب الضرر الناتج عن التأخير في الفصل في التهم المنسوبة إليه، ومن جهة أخرى، تحفظ هذه السرعة حقوق المجني عليه عبر تمكينه من الحصول على التعويض المناسب في الوقت المناسب، مما يشعره بتحقيق العدالة الفعالة. وبهذا، تتحقق أيضًا المصلحة العامة (قاضي، 2021).

كما إن تحقيق العدالة الصالحة يُعد أمرًا بالغ الأهمية لطرفي الخصومة الجنائية، فهي ضرورية للمجني عليه أو الضحية، إذ يُشكل الوصول إلى حل عادل وسريع إشباعًا لشعوره بتحقيق العدالة، حيث تكون له مصلحة أكيدة في إيجاد تسوية سريعة تنهي النزاع بشكل يحقق له الراحة النفسية والطمأنينة (دريهمي، 2020، 15).

فهذا الحل السريع قد يمكن من تعزيز ثقته في النظام القضائي، إذ يُظهر قدرة النظام التصالحي الجنائي على الوصول إلى نتائج فعالة. علاوة على ذلك، فإن العدالة التصالحية تمكن المجني عليه من الوصول إلى تعويضات أو حلول تعويضية في أقصر الآجال، مما يجنّبه تفاقم الضرر الذي قد ينجم عن بطء الإجراءات القضائية (دريهمي، 2020، 15).

أما بالنسبة للمتهم، فإن العدالة التصالحية الجنائية تمنحه الفرصة للوصول إلى تسوية مرضية في وقت قصير، مما قد يساعده في فهم مصيره بشكل أسرع، لا سيما إذا كان الحكم سينتهي إلى براءته أو تسوية تكفل له فرصًا أخرى للحياة (دريهمي، 2020، 15).

كما إن مبدأ التصالح يعني الوصول إلى تسوية عادلة وفعالة في أقرب وقت ممكن، وهو ما يعزز ثقة الأطراف في النظام القضائي ويخفف من الآثار السلبية التي قد تُترتب على طول الإجراءات (دريهمي، 2020، 15).

وعند إجراء مقارنة بين متوسط أمد التقاضي وأعداد القضايا المقيدة في محاكم دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2019 إلى 2023، يتضح بشكل جلي وجود تفاوت ملحوظ في مستويات الكفاءة القضائية، إلى جانب تفاوت في حجم الضغط الواقع على المحاكم في كل دولة. ويُبرز هذا التفاوت مدى التباين في فعالية الأنظمة القضائية بدول الخليج، سواء من حيث القدرة على الفصل السريع في المنازعات أو من حيث قدرة المحاكم على استيعاب الأعداد المتزايدة من القضايا. وتم تحديد بعض الأمثلة لبيان الفروقات بين عدد القضايا ومؤشرات الأداء القضائي وتوسط مدة التقاضي من خلال

الجدول رقم (1) أدناه.

الدولة	عدد القضايا ومؤشرات الأداء	توسط مدة التقاضي
السعودية	(2022)553,471→ (2023)322,741	حيث بلغ متوسط مدة الفصل في القضايا العمالية نحو **20** يومًا فقط (صحيفة الوطن، **2030**،**2024**،**2025**).
الامارات	(2020)13,257→ (2021)16,248	سجلت نسب الفصل في القضايا لعام **2019**م نحو **98**%، وهو ما يمثل ارتفاعًا بنسبة **2,7**% مقارنة بعام **2018**م (الوكالة الإمارتية للأنباء، الموقع الرسمي لوزارة العدل الامارتية، **2021,2020**).
قطر	(2023)130 →(2022)95	تم الفصل في **93**% من القضايا في عام **2024** خلال **90** يومًا أو أقل، مقارنة بـ **85**% في 2023، و**74,4** % في 2022، و70% في 2021(المجلس الأعلى للقضاء، قطر،**2025**، مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم،**2023**)
الكويت	(2019)30,293→ (2023)37,057	مدة الفصل فيها قد تبدأ من ثلاثة أيام فقط في بعض الحالات البسيطة، وقد تمتد إلى سنوات في القضايا الأكثر تعقيدًا (الموقع الرسمي لوزارة العدل الكويت،2024، محامي الكويت،**2023**).
عمان	سجّلت المحاكم خلال عام 2020 نظر143,960 دعوى قضائية، بزيادة تقدَّر بنحو 13 ألف دعوى مقارنة بعام 2021	لا تتوفر إحصاءات دقيقة لمتوسط أمد التقاضي، لكن ارتفاع عدد القضايا يُشير إلى ضغط متزايد على المحاكم (شؤون عمانية، 2023، شفاق الالكترونية2024).

لوحظ في المملكة العربية السعودية، ورغم الانخفاض الملحوظ في عدد القضايا المقيدة من 553,471 قضية في عام 2022م

إلى 322,741 قضية في عام 2023م، والذي يُعزى إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات الإصلاحية الرامية إلى تحسين إدارة

القضايا وتوجيه الأطراف نحو تسويات أكثر كفاءة (صحيفة الوطن، 2023)، فإن المحاكم العمالية واصلت أداءها بكفاءة عالية، حيث بلغ متوسط مدة الفصل في القضايا العمالية نحو 20 يومًا فقط. ويُعزى هذا الأداء إلى مبادرات مثل "تهيئة الدعاوى" و"تدقيق الدعاوى"، التي ساهمت في تسريع سير العدالة وتحسين جودة الأداء القضائي (شفاق الإلكترونية، 2024؛ صحيفة الوطن،٢٠٢٥).

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد كشفت تقارير وزارة العدل عن تصاعد مستمر في أعداد القضايا المسجلة أمام المحاكم الاتحادية. إذ بلغ عدد القضايا المقيدة 284,909 قضية في عام 2019م (الوكالة الإماراتية للأنباء، 2020)، وارتفع العدد خلال الربع الأول من عام 2021م إلى 16,284 قضية مقارنة بـ13,275 في نفس الفترة من عام 2020م، مسجلًا زيادة

بنسبة 22% (وزارة العدل الإماراتية، 2021). كما سجلت نسب الفصل في القضايا لعام 2019م نحو 98%، وهو ما يمثل ارتفاعًا بنسبة 2.7% مقارنة بعام 2018م، ويعكس تحسنًا في فعالية إدارة العدالة (الوكالة الإماراتية للأنباء، ٢٠٢٠).

وفي السياق ذاته، شهدت دولة قطر نموًا ملحوظًا في أعداد القضايا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت القضايا المعروضة أمام محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات بنسبة 120%، من 59 قضية في عام 2022 إلى 130 قضية في عام 2023 (مركز قطر الدولي للتوفيق

والتحكيم، 2023). كما أظهر تقرير المجلس الأعلى للقضاء (2025) تحسنًا ملحوظًا في مؤشر أمد التقاضي بين المواسم القضائية 2019 – 2024؛ فعلى سبيل المثال، تم الفصل في 93% من القضايا في عام 2024 خلال 90 يومًا أو أقل، مقارنة بـ85% في 2023، و74.4% في 2022، و70% في ٢٠٢١ (المجلس الأعلى للقضاء، قطر٢٠٢٥).

وفي الكويت، أظهرت بيانات وزارة العدل (2024) تزايدًا في الضغط على النظام القضائي، حيث ارتفع عدد القضايا الجزائية من 30,293 قضية في عام 2019 إلى 37,075 قضية في عام 2023. ويشير هذا الارتفاع إلى الحاجة لإصلاحات تُعزز كفاءة الأداء القضائي. وفيما يتعلق بالقضايا العمالية، أوضح محامي الكويت (2023) أن مدة الفصل فيها قد تبدأ من ثلاثة أيام فقط في بعض الحالات البسيطة، وقد تمتد إلى سنوات في القضايا الأكثر تعقيدًا، ما يبرز تفاوتًا ملحوظًا في أمد التقاضي تبعًا لنوع القضية وظروفها.

وفي سلطنة عُمان، سجّلت المحاكم خلال عام 2022 نظر 143,960 دعوى قضائية، بزيادة تقدَّر بنحو 13 ألف دعوى مقارنة بعام 2021، مما يعكس هو الآخر تصاعد الضغط على المنظومة القضائية (شؤون عمانية، ٢٠٢٣).

وتُبرز هذه المعطيات المشتركة بين دول الخليج – من حيث تزايد أعداد القضايا وتباين مدد الفصل – التحديات التي تواجه الأنظمة القضائية في تحقيق العدالة الناجزة. ومن هنا، تبرز العدالة التصالحية كخيار استراتيجي يمكن أن يسهم بفاعلية في تخفيف التكدّس القضائي، تقليل مدة التقاضي، وتعزيز الكفاءة، بما يحقق عدالة أكثر سرعة وفعالية واستدامة. وإنّ هذه المؤشرات تدلّ بوضوح على الحاجة الملحّة إلى تبنّي العدالة التصالحية كآلية تكميليّة للعدالة التقليدية، لا بهدف تخفيف الضغط فقط، بل أيضًا لضمان الوصول إلى حلول أكثر إنصافًا لأطراف النزاع، ولا سيما الضحايا. فالعدالة التصالحية لا تقتصر على تسريع الإجراءات، بل تمنح المجني عليهم فرصة للتعبير عن مشاعرهم واحتياجاتهم، والمشاركة النشطة في مسار العدالة، مما يسهم في إزالة مشاعر الغبن، واستعادة الشعور بالكرامة والإنصاف، وتعزيز التعافي النفسي والاجتماعي. وفي هذا الإطار، تُعدّ التجربة السعودية في تفعيل وحدات الصلح التابعة للنيابة العامة نموذجًا تطبيقيًا بارزًا؛ فقد أسهمت هذه الوحدات في خفض عدد القضايا المحالة إلى المحاكم، وتقصير مدة التقاضي، وتخفيف العبء عن النظام القضائي، مما عزّز فعالية الفصل وسرعة تحقيق العدالة الناجزة بصورة مستدامة. كما ساهمت هذه الوحدات في رفع مستوى ثقة الأطراف، وخصوصًا الضحايا، في جدوى إجراءات الصلح وسرعتها، لما وفّرته من بيئة داعمة تُراعي الاحتياجات النفسية والاجتماعية، وتُسهم في تحقيق العدالة الشعورية إلى جانب العدالة الإجرائية.

14 .وحدات الصلح ودورها في تعزيز بالعدالة الناجزة:

ترتبط نشأة وحدات الصلح الحنائي بتغير السياسة العقابية ونظرتها للهدف من العقوبة، ولقد مرت العقوبة بمراحل عدة، مثل الثأر والأنتقام الفردي من جانب المجني عليه، أو الانتقام الجماعي من الجماعة التي ينتمي اليها (عائلة، قبيلة، ...) بهدف مساعدة المعتدي علي الانتقام مما قد يزيد التوتر، والذي قد ينتهي غالباً بالصلح بين الجماعتين وحصول المجني عليه تعويض من المعتدي (سليمان،1999، 309- 310).

ومع قيام الدولة الحديثة بمعناها الدستوري المعاصر الذي اعتمد الفصل بين السلطات، ظهرت فكرة العقوبة بمعناها القانوني، والتي تُفرض على الجاني عقوبة مقابل الضرر الذي ألحقه بالمصالح العامة للمجتمع، والطريقة المتبعة لتوقيع الجزاء هي الدعوى الجزائية، حيث تمر بعدة مراحل، هي مرحلة الاستدلال ومرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة ومرحلة تنفيذ العقوبة، وتُمثل هذه المراحل العدالة الجنائية التقليدية ، كما تم التخلي عن فكرة الثأر والانتقام، وحلت محلها فكرة إصلاح المجرم وتأهيله، وأنه يمكن إعادته عضوًا نافعا في المجتمع، لذلك ظهرت العقوبات المخففة، كما تطور دور السجون وزاد التركيز على مرحلة تنفيذ العقوبة (السلمي، 2022، 436- 437).

مما أظهر الحاجة الي انشاء وحدات الصلح في الأنظمة العدلية بهدف تخفيف العبء عن المحاكم والقيام بعملية الصلح الجنائي والتراضي بين المتهم والمجني عليه.

حيث انشئت الولايات المتحدة الامريكية عام 1970 م وحدات للفصل بين الخصوم وحل النزاعات القضائية خارج نظام العدالة الجنائية التقليدية، كما تعتبر ولاية شيكاغو من اول الولايات التي طبقت نظام الوساطة الجنائية غير المقننة لانهاء النزاعات بعيد عن ساحات المحاكم والذي تم تعميمة فيما بعد علي كافة محاكم الجنح منذ عام 1983م (عنوز،2016، 18) .

وقد اجرت فرنسا تجربتها الاولي لوحدات الصلح في عام 1992م في منطقة ليون، وكانت تسميها (بيوت العدالة) وكانت تعالج فيها بعض القضايا الجنائية وذلك عن طريق التقريب بين أطراف النزاع وصولا الي اتفاق وتسوية ودية ترضي جميع الاطراف، وأمام تلك التجارب غير

المقننة، تدخل المشرع الفرنسي بموجب القانون رقم (93-2) الصادر في يناير 1993م، ونص علي الوساطة الجنائية باعتبارها وسيلة من وسائل العدالة غير التقليدية (عنوز، 2016، 18).

كما ناقش المؤتمر السابع لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية الذي عقد في مسقط بتاريخ 22- 25 محرم 1438هـ، بطء البت في الدعاوي القضائية، وتجارب الدول العربية في بدائل الدعوي الجزائية كالصلح، وعامة الاراء التي تري ان القضاء هو الأصل، واللجوء الي الوسائل البديلة لا يعني الاستغناء عن مكانة ودور القضاء، كما اكدت علي تشجيع الوسائل البديلة(السلمي، 2022، 439).

15 .تجربة المملكة العربية السعودية في وحدات الصلح:

لقد بدأت المملكة العربية السعودية في تطبيق العدالة التصالحية في القضايا الجنائية نتيجة لتوجه القيادة الرشيدة بتبني المفهوم الأوسع في المعالجة العادلة للقضايا الجنائية مما ترتب عليه نشأة وحدات الصلح في النيابة العامة.

نشأة وحدات الصلح:

اصدرت النيابة العامة في المملكة العربية السعودية في عام 2018قرارًا تاريخيًا بإنشاء وحدات خاصة للصلح الجنائي تهدف إلى تسوية القضايا الجنائية خارج نطاق المحكمة ومن هنا بدأت العدالة التصالحية تأخذ طابعًا رسميًا ومعترفًا به ضمن السياسات العامة للأحكام الجنائية بالمملكة العربية السعودية (الشبراوي، 2023).

فقد تم إنشاء 63 وحدة للصلح الجنائي في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية استنادا على الامر الملكي الكريم رقم (أ/ ٢٤٠وتاريخ ١٤٣٨/٩/٢٢، مع تدريب 173 متخصصًا من أصحاب الفضيلة أعضاء النيابة العامة ومتخصصين ومختصات في العلوم الاجتماعية والنفسية، الذين دربوا وهيئوا على مباشرة إجراءات الصلح الجزائي في الدعاوى داخل نطاق الأسرة أو ما يجمع أطرافها من علاقة اجتماعية. وقد أُنجز هذا المشروع بدعم من القيادة السعودية في إطار رؤية اجتماعية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمساعدة في حل الخلافات، وإمكانية إصلاح الضرر الناتج عن الجريمة وإعادة تأهيل مرتكبها ومساعدته على الاندماج في المجتمع وقبل ذلك حماية حقوق المجني عليه والضمانات المقررة لذلك.

ولقد نجحت وحدات الصلح الجنائي في المملكة في معالجة أكثر من 48,000 قضية جنائية، عبر جلسات اجتماعية ونفسية حضورية وعن بُعد، مما ساهم في تخفيف الضغط عن المحاكم القضائية بالمملكة العربية السعودية (الشبراوي، 2023). كما وضعت وزارة العدل في المملكة العربية السعودية آليات لتنفيذ العدالة التصالحية من خلال مكاتب الصلح بالنيابة العامة، وذلك لضمان حقوق الضحايا ومراقبة تنفيذ الاتفاقات التصالحية (مجلة العدالة، 2021).

كما قام معالي النائب العام الشيخ سعود بن عبد الله المعجب في مقر النيابة الرئيس اليوم،بتدشين "منصة الصلح الإلكتروني بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1443 هـ التي تهدف إلى تسهيل إجراءات العمل وقياس الأثر وتلبي تطلعات المستفيدين، وذلك ضمن مبادرة النيابة العامة لمواكبة مسيرة التحول الرقمي في المملكة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030. وتأتي هذه الخطوة مكملةً لمساعي النيابة العامة العدلية والاجتماعية في دعم وتعزيز الاستقرار الأسري والحد من النزاعات المجتمعية وتحجيم آثارها، وتخفيف العبء عن كاهل القضاء (وكالة الانباء السعودية، 2022).

وبتاريخ 1439/5/20هـ، أصدر معالي النائب العام القرار رقم (25880) المتضمن أنه سعيًا لتعزيز الدور الإنساني في مرفق النيابة العامة من خلال الحد من اتساع الخلافات الأسرية وزيادة مدة التقاضي مما قد يؤثر على استقرار الأسرة والمجتمع، ورغبة في تطوير العمل النيابي بما يتماشى مع مبادئ العدالة التصالحية الجنائية وما تقتضيه مصلحة العمل، تقرر تشكيل لجنة في النيابة العامة، وذلك للإشراف على وحدات الصلح في فروع النيابة (السلمي، 2022، 439).

فقامت هذه الوحدات بتبني فكرة العدالة التصالحية الرضائية بدلاً من العدالة الجنائية التقليدية مما قد يسهم في خفض عدد القضايا المحالة للمحاكم.

آليات العمل بوحدات الصلح بالنيابة العامة بالمملكة العربية السعودية:

تجدر الإشارة في هذه الجزئية إلى أنه تم استقاء المعلومات في عن وحدات الصلح من خلال الزيارة الميدانية للباحثة للمقرر الرئيسي للنيابة العامة للتعرف عن كثب على آلية عمل وحدات الصلح والدليل التنظيمي الخاص بها.

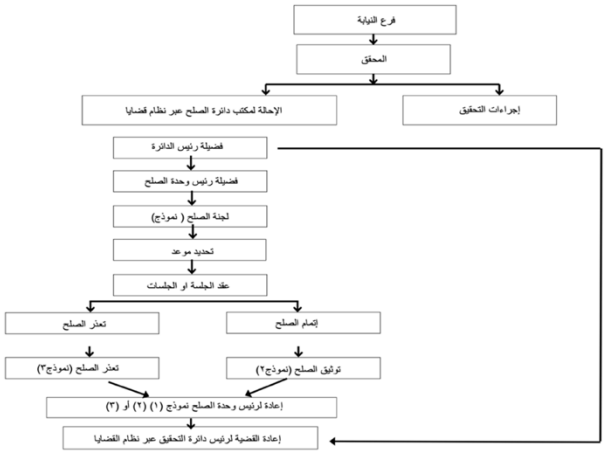

شكل (١) يوضح اليات عمل وحدة النيابة العامة في المملكة العربية السعودية

اختصاصات وحدات الصلح بالنيابة العامة

تختص هذه الوحدات بالتعامل مع القضايا غير الكبيرة التالية كمرحلة أولية: (كالدعاوى الأسرية بالاعتداء بالضرب والذي لم يستخدم فيه أدوات حادة أو صلبة، قضايا السب والشتم قضايا التهديد اللفظي.

ودراسة القضايا المحالة من النيابات المختلفة داخل مناطق ومحافظات المملكة، وعقد جلسات الصلح بين أطراف الدعوى، وحفظ حقوق المتضرر، توثيق الصلح بين الأطراف وتعذره، تقديم خدمات التوعية الاجتماعية والحقوقية والشرعية للأطراف، والتعاون مع الجهات في المؤسسات الحكومية والاجتماعية عمل داخل النيابات (لقمان، 2023).

آلية العمل بمكاتب وحدات الصلح الجنائي (الدليل التنظيمي لوحدات الصلح، 2019).

أولاً: يتم تشكيل وحدة الصلح الجنائي من عضو للنيابة رئيساً لمكتب وحدة الصلح الجنائي، وسكرتير للوحدة، واثنين فأكثر من الكفاءات البشرية المتخصصة في الإصلاح الأسري خارج النيابة من تخصصات الخدمة الاجتماعية وعلم النفس وعلم الاجتماع والمهتمين بقضايا الصلح، **والذين يتم ترشيحهم من اللجنة الإشرافية على برنامج وحدات الصلح الجنائي بالمقر الرئيسي.**

ثانيا: تتكون مكاتب وحدات الصلح الجنائي من مكتب لرئيس وحدة الصلح الجنائي، ومكتب للاستقبال "السكرتير"، وصالة لانتظار النساء والرجال، ومكتب مجهز لعقد جلسات الصلح.

ثالثا: يكون دوام مكاتب وحدات الصلح في الفترة المسائية أو ما يراه فضيلة رئيس الوحدة حسب مصلحة الدعوى وبأمر مسبب يوافق عليه رئيس الفرع التابع له مكتب وحدة الصلح الجنائي.

رابعا: آليات وإجراءات إحالة القضايا الوحدات الصلح: الجنائي

1- عند ورود القضية لمحقق الدائرة (النفس - العرض - .....) تتم دراسة القضية من قبله، فإن كانت الدعوى داخلة ضمن اختصاصات وحدات الصلح الجنائي، ورأى مناسبة إحالة طرفي الدعوى أو أحدهما إلى وحدة الصلح قبل اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق.

2- يتم إحالة القضية من قبل المحقق - عبر نظام قضايا - لفضيلة رئيس الدائرة التي يتبعها المحقق للنظر في مناسبة عرض الواقعة على وحدة الصلح الجنائي من عدمه.

3- يتم تقييم الدعوى من قبل رئيس الدائرة، والنظر في وملاءمتها لعرضها على وحدة الصلح الجنائي من عدمه، وفي حال مناسبة عرضها لوحدة الصلح الجنائي يتم مباشرة إحالتها عبر نظام القضايا لفضيلة رئيس وحدة الصلح الجنائي.

4- تتم دراسة الوقائع من قبل فضيلة رئيس وحدة الصلح الجنائي، فإن رأى مناسبتها للصلح تتم إحالتها للمستشارين الاجتماعيين باستخدام نموذج (1) لدراستها، وإكمال اللازم من قبلهم، **ولهم الاستعانة بفضيلة رئيس وحدة الصلح الجنائي - عند الحاجة.**

5- يتم تحديد مدة لا تتجاوز تسعين يوماً لوحدة الصلح الجنائي لإنهاء أعمالها، وإعداد المحاضر اللازمة والتقرير النهائي لها.

6- بعد إنهاء مستشاري وحدة الصلح الجنائي لأعمالهم يتم إعادة النموذج (1) لفضيلة رئيس وحدة الصلح الجنائي مشفوعا بقرار المستشار بالوحدة عبر أحد النموذجين (٢) توثيق الصلح أو (٣) تعذر الصلح.

7- إعادة القضية من قبل فضيلة رئيس وحدة الصلح لدائرة التحقيق المختصة عبر نظام القضايا بعد مسح قرار وحدة الصلح، وإدراجه ضمن المرفقات.

8ـ يقرر المحقق ما يراه مناسباً سواء بالحفظ أو الإحالة بحكم الاختصاص نظاماً.

دور عمل وحدات الصلح بالنيابة العامة في عملية حل النزاعات وتعزيز العدالة الناجزة:

1- تسريع الإجراءات وتقليل مدة النزاعات: لقد أنهت وحدات الصلح الجنائي في النيابة العامة بالسعودية في عام 2019 عدد 1122 قضية جنائية في مكاتبها تمثل 57 في المئة من القضايا المحالة إليها، وذلك خلال النصف الأول من العام 1440هـ. وجاء الصلح بتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع في القضايا الأسرية بدلاً من الإحالة للمحاكم للحيلولة دون إغراق المحاكم بالقضايا والتأثير على مدد التقاضي فيها (الشرق الاوسط، 2019). وقد سجلت منطقة عسير أعلى المناطق من حيث القضايا المعالجة بنسبة 70 في المئة، تلتها جدة ثم مكة المكرمة ثم الرياض فالدمام، في حين تراوحت نسب القضايا التي تمت معالجتها بالصلح الجنائي في بقية المناطق ما بين 17 إلى 76 في المئة. (الشرق الاوسط، 2019).

2- تعزيز شعور الضحايا بالإنصاف: كما تبنت النيابة العامة مشروع الصلح الجنائي الذي شمل جميع فروع النيابة بالمملكة ودوائرها الرئيسية خلال استحداث وحدات متخصصة ممثلة من مستشارين في الشؤون الأسرية والحقوقية، بحيث تتم إحالة بعض القضايا التي يسوغ فيها الصلح إلى تلك الوحدات بناء على ما يراه عضو النيابة في دوائر الأحداث والأسرة أو دوائر النفس أو العرض. وباشرت تلك الوحدات مهامها منذ ما يقارب العام في جميع فروع النيابة الرئيسية في المملكة، وتم عقد ما يقرب من 5 دورات لتأهيل العاملين في المهارات الأساسية في إجراء المصالحة في القضايا الأسرية ذات الطابع الجنائي. (الشرق الاوسط، 2019). وكان سعود المعجب النائب العام السعودي اعتمد مشروع الصلح في فروع ودوائر النيابة العامة أواخر عام 1439هـ انطلاقاً من اختصاص النيابة العامة الأصيل في إدارة الدعوى الجزائية العامة ومباشرتها والتصرف فيها وفق القواعد العامة للنظام الجزائي، نظراً إلى ما يرد للنيابة العامة من قضايا ذات طابع بسيط يرتبط بعضها بجوانب اجتماعية وأسرية وزوجية، ولما للنصوص الإجرائية من طابع الإلزامية، وأنه في حال سير الدعوى الجزائية في تلك القضايا الأسرية قد يؤدي إلى آثار ذات أبعاد أكبر تهدد كيان الأسرة أو الحياة الزوجية، وتنعكس سلباً على أطراف الدعوى، وإهدار وقت العاملين في النيابة العامة والقضاء. من جهته، كما ان مشروع الصلح الجنائي في النيابة العامة من أهم الإجراءات القضائية التي تمت في المنظومة القضائية التي تعالج واحدة من أهم وأخطر القضايا الموجودة في المنظومة وهي القضاء على الدعاوى الكيدية التي عادة ما تنشأ بسبب قضايا الأحوال الشخصية والتركات. (الشرق الاوسط، 2019).

3- تقليل التكاليف القضائية: حيث انه من خلال اليات عمل وحدات الصلح الجنائي، تم تقليل العبء على النظام القضائي، حيث تم معالجة حوالي 13408 قضية، شملت الاعتداء على الأشخاص والآداب العامة والأموال وقضايا الأسرة والأحداث وقضايا أخرى، بمعدل 1118 في شهر واحد (لقمان، 2023). وفي مجال الأسرة والأحداث جاءت عدد قضايا الأسرة والأحداث الأعلى بـ 8329 قضية، تلتها قضايا الاعتداء على الأشخاص بـ 3289 قضية ثم قضايا الآداب العامة (917 قضية)، ثم قضايا الاعتداء على الأموال (521 قضية)، وأخرى بلغت 352 قضية. (لقمان، 2023). حيث ترتبط وحدات الصلح الجنائي بالنيابة العامة، وتتولى العديد من المهام والاختصاصات أبرزها الإشراف على مكاتب وحدات الصلح الجنائي في المملكة وعددها 63 وحدة، ودراسة القضايا المحالة من النيابات المختلفة داخل مناطق ومحافظات المملكة، وعقد جلسات الصلح بين أطراف الدعوى، وحفظ حقوق المتضرر، توثيق الصلح بين الأطراف وتعذره، تقديم خدمات التوعية الاجتماعية والحقوقية والشرعية للأطراف، التعاون مع الجهات في المؤسسات الحكومية والاجتماعية عمل داخل النيابات (لقمان، 2023).

فالعدالة الجنائية التصالحية دور فعال في مواجهة الآثار التي تخلفها الدعوى الجنائية التقليدية في حماية وتعزيز دور الأسرة كنواة أساسية للمجتمع، ولا يقتصر دورها على ذلك، بل ساهمت بدورها في تخفيف العبء عن القضاء بعدم إثقال كاهل المحاكم والأجهزة القضائية بقضايا من الممكن أن تنهى صلحًا قبل أن تصل للقضاء. (لقمان، 2023).

كما ان المملكة العربية السعودية تقدم نموذجًا مشرفًا في تطبيق العدالة الجنائية التصالحية سعيًا منها لحفظ المجتمع واستقراره بإيجاد السبل الكفيلة بحل النزاعات بعيدًا عن أروقة النيابة العامة والمحاكم (لقمان، 2023).

ولقد عالجت وحدات الصلح الجنائي منذ إنشائها أكثر من 48 ألف قضية، عبر جلسات اجتماعية ونفسية حضورية، وعن بعد، فقد انبثق هذا المشروع بدعم من خادم الحرمين الشريفين، وولي العهد من رؤية مفادها إصلاح مجتمعي يقدم بطريقة مهنية للمستفيدين بما يكفل تحقيق الاستقرار المجتمعي والمساعدة في حل الخلافات، وإمكانية إصلاح الضرر الناتج عن الجريمة وإعادة تأهيل مرتكبها، ومساعدته على الاندماج في المجتمع، وقبل ذلك حماية حقوق المجني عليه والضمانات المقررة لذلك. ولا يقتصر الصلح في المملكة على الصلح الجزائي، بل امتد إلى محاكم الأحوال الشخصية، من خلال تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع في قضايا الأحوال الشخصية، وأثمرت هذه التجارب وانعكست بشكل إيجابي على المجتمع.

وكشفت النيابة أن وحدات الصلح في نيابات السعودية في عام 2024 باشرت نحو 15,500 قضية، وانتهت منها صلحاً أكثر من 8 آلاف قضية (عكاظ، 2024).

مما سبق عرضه يتضح أن وحدات الصلح الجنائي في النيابة العامة بالمملكة العربية السعودية تُعد من أهم المبادرات القضائية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الناجزة وتعزيز الاستقرار المجتمعي. حيث ساهمت في تقليل عدد القضايا التي تصل إلى المحاكم، مما خفف الضغط على الجهاز القضائي، وساعدت في حل النزاعات بطرق سلمية تحفظ حقوق جميع الأطراف.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الباحثة من خلال تحليل دراسة الحالة لوحدات الصلح بالنيابة العامة، والاطلاع على آليات العمل في وحدات الصلح بالنيابة العامة بالمملكة العربية السعودية لعدة نتائج كما يلي:

- **التساؤل الأول: ما دور وحدات الصلح في تسريع اجراءات الصلح، وتقليل مدة النزاعات؟**

توصلت الدراسة إلى أن العدالة التصالحية تمثل آلية فعالة في تحقيق مبدأ العدالة الناجزة، من خلال ما تقدمه من بدائل سريعة ومرنة لحل النزاعات بعيدًا عن تعقيدات الإجراءات القضائية التقليدية. وأظهرت الدراسة أن وحدات الصلح تسهم بشكل جوهري في تسريع إنهاء القضايا، إذ تتيح للأطراف الوصول إلى حلول توافقية خلال مدد زمنية قصيرة مقارنة بالمسار القضائي المعتاد. كما بينت النتائج أن هذه الوحدات تقلل من مدة النزاعات عبر تعزيز التواصل المباشر بين الخصوم، وتحفيزهم على الوصول إلى اتفاقات مرضية للطرفين تحت إشراف محايد. وقد انعكس ذلك إيجابًا على تخفيف العبء عن المحاكم، وتسريع وتيرة الفصل في القضايا، مما عزز من مستوى الرضا عن النظام القضائي ورفع كفاءته في تحقيق العدالة الناجزة.

- **التساؤل الثاني: ما دور وحدات الصلح في جبر الضرر للضحايا؟**

أسهمت وحدات الصلح بالنيابة العامة في تعزيز شعور الضحايا بالعدالة والإنصاف، وذلك من خلال تهيئة بيئة مناسبة للصلح والتراضي المباشر بين الضحية والجاني. وقد مكّن هذا النهج الضحايا من التعبير عن معاناتهم بشكل مباشر، والمطالبة بجبر الضرر وتعويضه بصورة مناسبة، مما انعكس إيجابًا على رضاهم النفسي، وساهم في رفع مستوى ثقتهم في المنظومة العدلية. وتُعد هذه الممارسات تجسيدًا عمليًا لمبادئ العدالة التصالحية التي تقوم على حفظ حقوق جميع أطراف النزاع، وتقوية الشعور بالإنصاف وإزالة الغبن. علاوة على ذلك أسهمت وحدات الصلح بالنيابة العامة في تعزيز مفهوم العدالة التصالحية وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لحل النزاعات بطرق ودية تحفظ حقوق جميع أطراف النزاع.

- **التساؤل الثالث: ما دور وحدات الصلح في تقليل التكلفة من خلال المصالحة خارج قاعات المحاكم؟**

أثبتت وحدات الصلح في النيابة العامة بالمملكة العربية السعودية فاعلية ملموسة في الحد من التكاليف المرتبطة بالتقاضي التقليدي، من خلال تقليص عدد القضايا التي تُحال إلى المحاكم، الأمر الذي أسهم في تخفيف العبء الواقع على الجهاز القضائي وكذلك على جهات التحقيق. كما ساعدت إجراءات الصلح المبكر في تقليل الأضرار الناشئة عن النزاعات، وساهمت في تسريع مسار العدالة من خلال تقليل المدة الزمنية اللازمة للفصل في القضايا. وقد ترتب على ذلك توفير ملحوظ في الموارد المالية على مستوى الدولة، إلى جانب تقليل الأعباء على الأطراف المتنازعة، مما انعكس إيجابًا على كفاءة النظام العدلي وساهم في تحقيق العدالة الناجزة بوسائل أكثر فاعلية واستدامة.

التوصيات:

- توصي الباحثة الجهة المختصة في النيابة العامة في التوسع في اختصاص وحدات الصلح لتشمل مزيداً من القضايا البسيطة، نظرًا لتنوعها وانتشارها، مما يسهم في تسريع إجراءات العدالة وتخفيف العبء عن المحاكم. وكذلك العمل على البدء في الصور الأخرى للعدالة التصالحية ومنها التسوية الجنائية.
- توصى الباحثة تعديل مسمى وحدات الصلح الجنائي الى وحدات او دوائر العدالة التصالحية، لضمان ان تستوعب جميع صور العدالة التصالحية التي قد تطبقها النيابة العامة في المستقبل.
- دعم مزيد من التحول الرقمي في آليات الصلح والاستثمار في تطوير أنظمة إلكترونية ذكية تدعم عمليات الصلح عن بُعد، بما يسهّل تسوية النزاعات بشكل أسرع ويوسع من نطاق الوصول إلى خدمات الصلح دون الحاجة لحضور الأطراف ميدانياً.
- توصي الباحثة بضرورة دعم وحدات الصلح داخل النيابة العامة من خلال تعزيز الموارد البشرية والتقنية، وتوسيع صلاحياتها، بما يضمن قدرتها على تسوية القضايا بسرعة وفعالية، ويُسهم في تسريع إجراءات العدالة دون المساس بجودة الحلول المقدمة.
- التوعية المجتمعية بمفهوم العدالة التصالحية وأهمية الصلح عبر إطلاق حملات توعوية لتعريف أفراد المجتمع بدور وحدات الصلح في تحقيق العدالة، وتشجيع اللجوء إلى التصالح كخيار أولي لحل النزاعات، مما يعزز ثقافة التسامح والتسوية الودية بين الأطراف.
- تشجيع المزيد من الدراسات والبحوث العلمية بدعوة الباحثين والجهات الأكاديمية إلى إجراء دراسات تحليلية وميدانية معمقة حول تجربة وحدات الصلح، مع التركيز على استكشاف العوامل التي ساهمت في نجاحها، ورصد الجوانب التي يمكن تطويرها، بما يعزز من دور العدالة التصالحية كدعامة رئيسية للعدالة الناجزة.

الخاتمة:

خلاصة القول من خلال دراسة دور العدالة التصالحية في تحقيق العدالة الناجزة تبين النهج الفاعل والتجربة المتميزة لوحدات الصلح في حل النزاعات الجنائية بصورة ايجابية مكنت من تعزيز الرضائية وإرساء السلم المجتمعي عبر ازالة الغبن، وسرعة البت في القضايا وتقليل زمن التقاضي، مع تقليل التكلفة الفعلية لإجراءات العدالة الجنائية ومسارها في المحاكم، ناهيك عن تخفيف العبء عن المحاكم بإتاحة فرصة للتقاضي الرسمي والمشروع خارج أروقتها.

المراجع العربية:

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري. (ب.ن) لسان العرب (ج. 10). بيروت

أبو العلا، حلمي (2015). البطء في التقاضي، الاسباب والحلول، دراسة تحليلية انتقادية، دار الجامعة الجديدة.

إدريس، سر الختم عثمان. (1989). النظرية العامة للصلح في القانون الجنائي [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القاهرة.

إسماعيل، أحمد محمد يحي. (1975). الأمر الجنائي والصلح في الأنظمة الإجرائية المقارنة [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القاهرة.

بباوي، نبيل لوقا. (1992). جرائم تهريب النقد ومكافحتها [رسالة دكتوراه غير منشورة]. أكاديمية الشرطة، القاهرة.

براك، أحمد محمد. (2009). الوساطة الجنائية (وسيلة غير تقليدية في حل النزاعات الجزائية) [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس.

براك، محمد (2010) .العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة: دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه). جامعة القاهرة، مصر.

البشرى، محمد الأمين .(2014) .العدالة الجنائية ومنع الجريمة .دار الحامد للنشر والتوزيع.

بعتاش، ليلي. (2014). العدالة التصالحية: خصائصها وشروطها. مجلة المعيار، (37)19، 199-225.

البغدادي، الخطيب. (1357هـ). الكفاية في علم الرواية. دائرة المعارف العثمانية.

الجابري، إيمان (2011). الصلح كسبب لانقضاء الدعوى الجنائية. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة (2014). تقرير مجلس حقوق الانسان، الدورة السابعة. الأمم المتحدة.

حسن، أيمن عبد الله فكري. (٢٠١٩). الأمر الجنائي رؤية مستحدثة. الفكر الشرطي، (28)111، 241- ٢٩١.

حسن، خالد منير (2006). الأمر الجنائي: دراسة تحليلية مقارنة (رسالة دكتوراه). جامعة القاهرة، كلية الحقوق.

حسين، محمد حكيم (2007). العدالة التصالحية في الجرائم الارهابية، الندوة العلمية استشراف التهديدات الارهابية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

الحكيم، محمد حسين. (2002). النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية. دار النهضة العربية.

الخرباوي، جمال شديد علي. (2011). حق المجني عليه في التنازل عن الدعوى الجنائية. المركز القانوني للإصدارات القانونية.

خوري، عمر. (2010). السياسة العقابية في الجزائر (ط. 1). دار الكتاب الحديث.

دريهمي، عبد الحكيم (2020). بطء الدعوى الجزائية وأثره على مصالح الخصوم، مجلة التواصل، (26) ٤.

رمضان، مدحت عبد الحليم (2000) .الإجراءات الموجزة لإنشاء الدعوى الجنائية: دراسة مقارنة. دار النهضة العربية.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (١٩٧٥). تاج العروس من جواهر القاموس (ج. 15، ص. 343).

سويقات، بلقاسم. (2018). العدالة التصالحية بين المعارضة والتأييد. مجلة دفاتر السياسة والقانون،١٠(١٩).

سويقات، بلقاسم. (٢٠١٩). العدالة التصالحية في المسائل الجنائية: دراسة قانونية مقارنة.١٩٣مجلة الحقوق والعلوم السياسية،١١(٣)، ١٦٩-١٩٣.

السيد، أحمد فتحي (2015). التسوية الجنائية كآلية بديلة لإنهاء الدعوى الجنائية: دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

السيد، أحمد فتحي (2015). التسوية الجنائية كآلية بديلة لإنهاء الدعوى الجنائية: دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

السيد، شوقي، جريدة مصر اليوم. (١٥،٢٠١٦،يوليو). عقبات في طريق العدالة الناجزة:

شؤون عمانية. (2023). 143.9 ألف دعوى قضائية أمام المحاكم العمانية بنهاية 2022. تم الاسترجاع من بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠٢٥ https://shuoon.om/?p=164571

الشبراوي، عدنان. (2023). النائب العام: قيادة المملكة داعمة للعدالة التصالحية.. ولدينا تطبيقات ناجحة. عكاظ. تم الاسترجاع بتاريخ 2025/3/20 .

شفاق الإلكترونية. (2024). وزارة العدل: 130 ألف حكم عمالي في عام تم الاسترجاع من بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠٢٥ 2024 . https://shafaq-e.sa/383300.html

الشكري، يوسف. (2014). مباحث معمقة في فقه الإجراءات الجزائية. منشورات الحلبي الحقوقية.

صحيفة الوطن. (2023). 553 ألف قضية في المحاكم.. و47% منها قضايا عامة تم الاسترجاع من بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠٢٥ . https://www.alwatan.com.sa/article/1121064

صحيفة الوطن. (2024أ). 322 ألف قضية جديدة في 2023.. و900 ألف جلسة قضائية تم الاسترجاع من بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠٢٥ . https://cdn.alwatan.com.sa/article/1137576?utm_source=chatgpt.com

صحيفة الوطن. (2025ب). المحاكم العمالية تصدر أكثر من 130 ألف حكم خلال عام 2024. تم الاسترجاع من بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠٢٥ https://www.alwatan.com.sa/article/1159784

الصعيدي، المتولي (2011). الأمر الجنائي في قانون الإجراءات الجنائية: دراسة مقارنة .دار الفكر والقانون، المنصورة، القاهرة.

الصعيدي، المتولي (2011). الأمر الجنائي في قانون الإجراءات الجنائية: دراسة مقارنة .دار الفكر والقانون، المنصورة، القاهرة.

صغير، سعداوي محمد. (2012). العقوبة وبدائلها في السياسة الجنائية المعاصرة. دار الخلدونية.

عبد الحسين، ابراهيم. (2011). الأمر الجزائي ومجالات تطبيقه .منشورات الحلبي الحقوقية.

عبد الحميد، رمضان (2004). الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الدعاوى العمومية: دراسة مقارنة. دار النهضة العربية، القاهرة.

عبد الحميد، رمضان. (2010). الجرائم الجنائية: دور الوساطة في إنهاء الدعوى الجنائية. دار الكتاب الحديث.

العجيلي، منصور عبد السلام. العدالة والرضائية في الإجراءات الجنائية (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة القاهرة. (٢٠١٦).

العسيري، إبراهيم. (2013). العدالة التصالحية: مبررات بروزها وآفاقها بالمغرب، الوساطة الجنائية نموذجا. المجلة المغربية للدراسات والاستشارات القانونية، 3(4)، 175.

عطية، حمدي رجب. (1990). دور المجني عليه في انهاء الدعوى الجنائية [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القاهرة.

القاضي، متولي. (2021). الوساطة الجنائية كأحد بدائل الدعوى الجنائية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع الفرنسي والتشريعات العربية. المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، 2(1)، 216-242

القاضي، متولي. (2011). اطلاله على أنظمة التسوية في الدعوى الجنائية في القانون الفرنسي. دار النهضة العربية.

قواعد طوكيو. (1990، ديسمبر 14). قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية.

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. (2017). تقرير عن أعمال الدورة السابعة والعشرين. الأمم المتحدة: نيويورك.

المجالي، هشام مفضي. (2008). الوساطة الجزائية "وسيلة غير تقليدية في حل النزاعات الجزائية" [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس.

مجلة العدالة. (2021). العدالة التصالحية في القضايا الجنائية: التحديات والفرص. تم الاسترجاع بتاريخ 2025/3/20 https://www.aladalh.sa.

المجلس الأعلى للقضاء – قطر. (2025). تقرير خاص بمؤشر أمد التقاضي المتحقق خلال المواسم القضائية السابقة 2019 - 2024. تم الاسترجاع من: https://www.sjc.gov.qa/ar/News/Pages/تقرير-خاص-بمؤشر-أمد-التقاضي.aspx

مجمع اللغة العربية (1999). المعجم الوجيز. جمهورية مصر العربية.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (2004) .المعجم الوسيط (ط4). مكتبة الشروق الدولية.

محامي الكويت. (2023). كم تجلس القضية في محكمة الاستئناف بالكويت. تم الاسترجاع من بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠٢٥ : https://q8law.net/ :

محامي الكويت. (2023). مدة القضايا العمالية الكويت وإجراءاتها. تم الاسترجاع من بتاريخ ٢٩ ابريل٢٠٢٥ https://mohamie-kuwait.com/blog/مدة-القضايا-العمالية-الكويت/

مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم. (2023). المراجعة السنوية لعام 2023 https://www.qicdrc.gov.qa/ar/annual-review-2023

مهدي، عبد الرؤوف. (2007). القواعد العامة للإجراءات الجنائية. دار النهضة العربية.

الموقع الرسمي لوزارة العدل – الكويت. (2024). دراسات إحصائية مكتبية. تم الاسترجاع من: بتأريخ ٢٩ ابريل ٢٠٢٥ https://www.moj.gov.kw/AR/pages/Statistics02.aspx

الموقع الرسمي لوزارة العدل الإماراتية. (2021، 21 أبريل). بزيادة 22% عن العام الماضي: حسب إحصائية لوزارة العدل: 16 ألف قضية مقيدة أمام المحاكم الاتحادية في الربع الأول من العام- https://www.moj.gov.ae/ar/media-center/news/21/4/2021/D8A8.

الموقع الرسمي لوزارة العدل في المملكة العربية السعودية (2023). مشروع نظام الوساطة (مسودة أولية الاستطلاع المرئيات)، المركز الوطني للتنافسية.

نجيب، حسني محمود. (1973). علم العقاب (ط. 2). دار النهضة العربية.

هندي، أحمد عوض .(2014). العدالة الإجرائية في الفقه الإسلامي. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الفقه الإسلامي المشترك الإنساني والمصالح: تطور العلوم الفقهية لرؤية العالم والعيش فيه، سلطنة عمان.

الوقاد، عمرو (2000). دور الرضا في القانون الجنائي، حقوق النشر محفوظة للمؤلف.

الوكالة الإماراتية للأنباء. (٢٠٢٠، ١٢ فبراير). «قضاء أبوظبي»: 98% نسب الفصل في القضايا خلال 2019. الـوكالة الإماراتية للأنباء تم الاسترجاع من بتاريخ ٢٩ابريل ٢٠٢٥ https://www.wam.ae/ar/details/1395302823527?utm_source=chatgpt.com

المراجع الأجنبية:

Aertsen, Ivo (2023). The idea of restorative justice and how it developed in Europe, European Forum for Restorative Justice,https://www.euforumrj.org/

Dandurand, Y., & Griffiths, C. T. (2006). Handbook on restorative justice programmes (Criminal justice handbook series). United Nations Office on Drugs and Crime .https://doi.org/10.18356/92-1-133754-2

David B. Wilson, Ajima Olaghere, Catherine S. Kimbrell, (2017), The Effectiveness of Restorative Justice Principles in Juvenile Justice: A Meta-Analysis, Office of Justice Programs' National Criminal Justice Reference Service.

El-Kady, R. (2024). Victim-Offender Mediation as a Model of Restorative Justice: An Analytical Descriptive Study in the Egyptian Law. Police Academy, Egypt. https://orcid.org/0000-0003-2208-7576

Grindle, H. (2023). *Restorative justice: A victim-centred approach to harm*. Daniel Merriman – Ted Bensinger III Fellowship.

Horn, K. (2016). A Report on the Relationship between Restorative Justice and Indigenous Legal Traditions in Canada.

Jonas, J., Zebel, S., Claessen, J., & Nelen, H. (2022). The psychological impact of participation in victim-offender mediation on offenders: Evidence for increased compunction and victim empathy. *Frontiers in Psychology, 12*, 812629. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2021.812629

Karimullah, Suudsarim.(2023). From punishment to healing: The transformative. Institute of Social Science Gümüşhane Universityhttps://doi.org/10.47268/sasi.v29i4.1688.

Ladisch, V., & Lewis, S. (2024). *The search for people's well-being: Mainstreaming a psychosocial approach to transitional justice*. International Center for Transitional Justice.

Robins, Simon (2009). " Restorative Approaches to criminal justice in Africa. Institute for Security Studies." The theory and practice of criminal justice in Africa. African Human Security Initiative Monograph.

Rugge, T., & Scott, T. L. (2009). *Restorative justice's impact on participants' psychological and physical health*. Public Safety Canada.

Singh, S. (2021). Justice delayed is justice denied vs. justice hurried is justice buried. Jus Corpus.https://www.juscorpus.com/justice-delayed-is-justice-denied-vs-justice-hurried-is-justice-buried/

Zawati, H. (2023). Retributive or Restorative Justice: Gacaca Courts' Contribution to Transitional Justice and Reconciliation in Post-Genocide Rwanda. *Book of the Disappeared: The Quest for Transnational Justice*, 254-276.

Zubkowski, L. (1983). *Rapport général et résolution al, tenu à Tokyo, Japon, 14–16 mars 1983*. Revue internationale de droit pénal, 54, 899.